قانون الإعارة والتأجير الأمريكي وأثره في العلاقات السعودية الأمريكية ١٩٤١-١٩٤٥

إعداد

د/ رضا موسى عبد الوهاب محمد

قسم التاريخ والحضارة "شعبة التاريخ الحديث والمعاصر"، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، مصر

قانون الإعارة والتأجير الأمريكي وأثره في العلاقات السعودية الأمريكية ١٩٤١-١٩٤٥

رضا موسى عبد الوهاب محمد

قسم التاريخ والحضارة (شعبة التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: reda.mosa@azhar.edu.eg

المستخلص:

صدر قانون الإعارة والتأجير الأمريكي في ١١ مارس ١٩٤١، خلال الحرب العالمية الثانية، وهو قانون يسمح للرئيس الأمريكي بتقديم المساعدة العسكرية والمادية للدول الحليفة دون الحاجة إلى دفع فوري، وقد لعب القانون دورًا حاسمًا في تزويد الحلفاء بالأسلحة والمواد اللازمة لمواجهة العدو، في تلك الآونة كانت المملكة العربية السعودية دولة محايدة، ولا ينطبق عليها قانون الإعارة والتأجير، كما أن العلاقات السعودية الأمريكية كانت ضعيفة، ومع ذلك وافقت الولايات المتحدة في عام ١٩٤٣على توفير المساعدة المالية والمادية والأسلحة والمواد العسكرية للمملكة العربية السعودية بموجب قانون الإعارة والتأجير؛ نظرًا لما تمتلكه من أهمية إستراتيجية كبيرة بسبب احتياطاتها النفطية، حيث كان للولايات المتحدة اهتمامات بالنفط السعودي، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي بين أوروبا وآسيا، بينما كانت المملكة العربية السعودية تبحث عن دعم ضد التهديدات الخارجية، ومواجهة أزمة اقتصادية عانت منها بسبب الحرب العالمية الثانية، وكان الجانبان يسعيان إلى مكافحة النفوذ الألماني ومنع توسعه في المنطقة. وقد نتج عن ضم السعودية إلى الدول المستفيدة من قانون الإعارة والتأجير توطيد العلاقات السعودية الأمريكية التي كانت متواضعة قبل

الحرب العالمية الثانية، ونجحت السعودية في تأمين إمدادات النفط الأمريكية، ودعم المجهود الحربي للولايات المتحدة وحلفائها خلال الحرب، بينما دعمت الولايات المتحدة السعودية اقتصاديًا وأمنيًا، وبدأ الجانبان في بناء علاقة استراتيجية قوية وممتدة لما بعد الحرب.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة، السعودية، الإعارة والتأجير، دول الحلفاء، المساعدات، النفط، الموقع الاستراتيجي.

The US Lend-Lease Act and its Impact on Saudi-American Relations 1941-1945

Reda Mosa Abdul Wahab Mohammed
Department of History and Civilization (Division of Modern and Contemporary History), Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.
Email: reda.mosa@azhar.edu.eg

Abstract:
The American Lend-Lease Act was issued on March 11, 1941, during World War II, and it is a law that allows the American President to provide military and financial aid to allied countries without the need for immediate payment. This law played a crucial role in supplying the Allies with the necessary weapons and resources to confront the enemy. At that time, Saudi Arabia was a neutral country, and the Lend-Lease Act did not apply to it. Moreover, Saudi-American relations were weak. However, in 1943, the United States agreed to provide financial, material, military, and weapons aid to Saudi Arabia under the Lend-Lease Act, given its significant strategic importance due to its oil reserves. The United States had interests in Saudi oil, in addition to its strategic location between Europe and Asia. Meanwhile, Saudi Arabia was seeking support against external threats and facing an economic crisis caused by World War II. Both sides sought to counter German influence and prevent its expansion in the region. The inclusion of Saudi Arabia among the countries benefiting from the Lend-Lease Act resulted in the consolidation of Saudi-American relations, which were modest before World War II. Saudi Arabia successfully secured American oil supplies, supported the United States' war effort and its allies during the war, while the United States economically and security

supported Saudi Arabia. Both sides began building a strong and extended strategic relationship beyond the war.

Keywords: United States, Saudi Arabia, Lend-Lease Act, Allied, Support, Oil, Strategic Importance.

مقدمة:

اندلعت الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر ١٩٣٩ بعد غزو ألمانيا الأراضي البولندية، حيث إنه ردًا على ذلك أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا النازية، لتبدأ أحداث غيرت مجرى التاريخ، وقد مرّ موقف الولايات المتحدة من تلك الحرب بثلاث مراحل، الأولى: مرحلة الحياد (١٩٣٩-١٩٤٠) وفيها اعتمدت الولايات المتحدة سياسة الحياد تجاه أطراف الحرب، وصدر قانون الحياد في عام ١٩٣٩، يحظر على الولايات المتحدة بيع الأسلحة أو تقديم المساعدة العسكرية للدول المشاركة في الحرب، وواصلت التجارة مع الدول المتحاربة، بما في ذلك المملكة المتحدة وألمانيا. المرحلة الثانية: الدعم غير المباشر (١٩٤٠-١٩٤١)، وخلالها صدر قانون الإعارة والتأجير في مارس ١٩٤١، يسمح للرئيس الأمريكي بتقديم المساعدة العسكرية والمادية للدول الحليفة دون الحاجة إلى دفع فوري، وبدأت في تقديم الدعم غير المباشر للمملكة المتحدة، بما في ذلك تزويدها بالأسلحة والمواد العسكرية. المرحلة الثالثة: التدخل المباشر (١٩٤١-١٩٤٥) ففي ٧ ديسمبر ١٩٤١، هاجمت اليابان قاعدة بيرل هاربر البحرية الأمريكية في المحيط الهادي؛ مما أدى إلى دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، حيث أعلنت الحرب على اليابان في ٨ ديسمبر ١٩٤١، ثم على ألمانيا وإيطاليا في ١١ ديسمبر ١٩٤١، وشاركت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية بجميع قواتها العسكرية، بما في ذلك الجيش والبحرية والقوات الجوية.

فخلال المرحلة الثانية من مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، حاولت تقديم الدعم لقوات الحلفاء بشكل غير مباشر، فأصدرت قانون الإعارة والتأجير (Lend-Lease Act) في ١١ مارس

١٩٤١، وهو قانون سمح للرئيس الأمريكي بتقديم المساعدة العسكرية والمادية للدول الحليفة دون الحاجة إلى دفع فوري، بهدف دعمها في مواجهة قوات المحور، ومنع توسعها، بما يعزز الأمن القومي الأمريكي، وقد أسهم في تعزيز قوة الحلفاء، ولعب دورًا حاسمًا في تحديد نتائج الحرب. وعلى الرغم من أن السعودية كانت دولة محايدة عند إصدار قانون الإعارة والتأجير، فلم تنطبق عليها شروط تقديم المساعدة لها بموجب قانون الإعارة التأجير، إلا أنه لأسباب اقتصادية وعسكرية، ضمتها الولايات المتحدة إلى قائمة الدول المستفيدة من هذا القانون، وبموجبه زودت الولايات المتحدة السعودية بالأسلحة والمواد العسكرية، وقدمت لها المساعدة الفنية والتدريب العسكري، ودعمت البنية التحتية النفطية السعودية، كما دعمت السعودية في مواجهة التهديدات الخارجية، وعلى الجانب الأخر أمنت السعودية إمدادات النفط الأمريكية؛ مما عزز العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وهذا البحث يتناول قانون الإعارة التأجير، وأثر ضم السعودية للاستفادة منه على العلاقات بين البلدين، وذلك من خلال المباحث الآتية: المبحث الأول: تبلور فكرة قانون الإعارة والتأجير الأمريكي وإصداره، المبحث الثاني: السعودية بين الضم إلى الإعارة والتأجير واندلاع صراع النفوذ الأمريكي البريطاني فيها، المبحث الثالث: مساعدات برنامج الإعارة والتأجير إلى السعودية وأثرها في العلاقات مع الولايات المتحدة.

المبحث الأول

تبلور فكرة قانون الإعارة والتأجير الأمريكي وإصداره

تطلبت مجريات أحداث الحرب العالمية الثانية تغييرات جذرية في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى تعديلات قانونية لتمكين الإدارة الأمريكية من التعامل بحرية مع تطورات الأحداث، واتخاذ قرارات لا تتعارض مع القوانين الأمريكية، وفي الوقت ذاته تلبي احتياجات تحقيق النصر للحلفاء، وعلى هذا الأساس صدر قانون الإعارة والتأجير.

أسباب إصدار قانون الإعارة والتأجير:

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أوروبا سبتمبر ١٩٣٩، أعلن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt (١٩٣٣-١٩٤٥)(*)، أنه في حين ستظل الولايات المتحدة محايدة من الناحية القانونية، فإنه لا يستطيع "أن يطلب من كل أمريكي أن يظل

(*) ولد فرانكلين دلانو روزفلت في ٣٠ يناير ١٨٨٢، هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حتى ٢٠ يناير ١٩٤٥، خاض ثلاث معارك انتخابية لرئاسة الولايات المتحدة، وفاز فيها جميعها، وهو أول أمريكي تقلّد الرئاسة ثلاث مرات، كان والده جيمز روزفلت واسع العلم بالطبيعة والحيوان والنبات؛ فلقّن ابنه بعض ما يعلم في خلال التجوال في الحقول، أما والدته "سارة دلانو" فلها في تربيته أثران: الوضوح في الإعراب عما يريد، والامتناع عن قبول رأي ما، مهما يكن صاحب الرأي عظيمًا عالي المنزلة، إلا إذا فهم كيف بلغ ذلك العظيم هذا الرأي والأركان التي أقامه عليها، تخرج من كلية الحقوق جامعة كولومبيا وغدا محاميًا، توفي في ١٢ أبريل ١٩٤٥.

أنظر: فؤاد صرّوف – روزفلت – مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر – القاهرة ١٩٤٣، ص ١٠.

محايدًا من الناحية الفكرية أيضًا"، وقد بذل روزفلت نفسه جهودًا كبيرة لمساعدة الدول المنخرطة في النضال ضد ألمانيا النازية، وأراد أن يمد يد العون إلى تلك البلدان التي تفتقر إلى الإمدادات اللازمة للقتال ضد الألمان، وكانت المملكة المتحدة، على وجه الخصوص، في احتياج ماس إلى المساعدة، حيث كانت تعاني من نقص العملة الصعبة لدفع ثمن السلع العسكرية والأغذية والمواد الخام التي تحتاجها من الولايات المتحدة(١).

ورغم أن الرئيس روزفلت كان راغبًا في تقديم المساعدة للبريطانيين، فإن القانون الأمريكي والمخاوف العامة من تورط الولايات المتحدة في الصراع حالت دون تنفيذ خططه، فقد سمح قانون الحياد لعام ١٩٣٩ للدول المتحاربة بشراء المواد الحربية من الولايات المتحدة، ولكن على أساس "الدفع نقدًا والنقل". وكان قانون جونسون لعام ١٩٣٤ قد حظر تمديد الائتمان للدول التي لم تسدد القروض الأمريكية المقدمة لها أثناء الحرب العالمية الأولى، التي كانت تشمل بريطانيا، وعارضت المؤسسة العسكرية الأمريكية تحويل الإمدادات العسكرية إلى المملكة المتحدة، وتوقع العسكريون الأمريكيون أن تستسلم بريطانيا بعد انهيار فرنسا، وبالتالي فإن الإمدادات الأمريكية المرسلة إلى البريطانيين سوف تقع في أيدي الألمان، وبالتالي فإن الأمن القومي الأمريكي سوف يخدم مصالحه على نحو أفضل من خلال الاحتفاظ بالإمدادات العسكرية للدفاع عن نصف الكرة الغربي، كما عمل الرأي العام الأمريكي على الحد من خيارات روزفلت، فقد عارض العديد من الأمريكيين إشراك

(1) U.S. Department of State, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations 1937-1945, The Office of the Historian press, Washington 2018.

الولايات المتحدة في حرب أخرى، على الرغم من أن الرأي العام الأمريكي كان يؤيد البريطانيين بشكل عام وليس الألمان، فقد اضطر الرئيس روزفلت إلى تطوير مبادرة متسقة مع الحظر القانوني ضد منح الائتمان، ومرضية للقيادة العسكرية، ومقبولة من قبل الجمهور الأمريكي الذي قاوم بشكل عام إشراك الولايات المتحدة في الصراع الأوروبي(١). لقد كان الرأي العام الأمريكي آنذاك قويًا بما يكفي لجعل الرئيس الأمريكي يضعه في اعتباره عند اتخاذ أية قرارات تتعلق بمجريات أحداث الحرب العالمية الثانية التي لها علاقة بالمصالح الأمريكية؛ ولذلك حرص الرئيس الأمريكي على التوفيق بين تطلعات الرأي العام، وتوجهاته السياسية والعسكرية.

ففي الثاني من سبتمبر ١٩٤٠، وقع الرئيس روزفلت على اتفاقية "المدمرات مقابل القواعد"، وبموجب شروط الاتفاقية، منحت الولايات المتحدة البريطانيين أكثر من خمسين مدمرة قديمة، في مقابل عقود إيجار لمدة تسعة وتسعين عامًا لأراض في نيوفاوندلاند Newfoundland(*)، ومنطقة البحر الكاريبي، لاستخدامها كقواعد جوية وبحرية أمريكية، وكان رئيس

(1) U.S. Department of State, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations 1937-1945, The Office of the Historian press, Washington 2018.

(*) مقاطعة كندية تتألف من جزيرة نيوفاوندلاند وقطاع أكبر من البر الرئيسي، لابرادور، إلى الشمال الغربي. وهي أحدث مقاطعات كندا العشر، انضمت إلى الاتحاد الكندي في عام ١٩٤٩؛ وتم تغيير اسمها رسميًا إلى نيوفاوندلاند ولابرادور في عام ٢٠٠١.

الموسوعة البريطانية، زرت هذا الموقع في موقع https://www.britannica.com/ See: يناير ٢٠٢٥

الوزراء البريطاني ونستون تشرشل Winston Churchill (١٩٤٠-١٩٤٥)(*)، قد طلب في الأصل من روزفلت أن يقدم المدمرات كهدية، لكن الرئيس كان يعلم أن الرأي العام الأمريكي والكونجرس سوف يعارضان مثل هذه الصفقة؛ ولذلك قرر أن الصفقة التي تمنح الولايات المتحدة إمكانية الوصول إلى القواعد البريطانية على المدى الطويل يمكن تبريرها باعتبارها ضرورية لأمن نصف الكرة الغربي، وبالتالي تهدئة مخاوف الرأي العام والجيش الأمريكي، ثم جاء تحذير تشرشل لروزفلت من أن البريطانيين لم يعودوا قادرين على دفع ثمن الإمدادات؛ للدفع قدمًا نحو اتخاذ قرار بمساعدة بريطانيا(١).

لم تكن المعضلة أمام الرئيس روزفلت لاتخاذ قرار بمساعدة بريطانيا في عدم معرفته بحقيقة ما تريده بريطانيا، وإنما كانت في أي الوسائل التي يجب أن يسلكها لتؤمن بلاده بالمسير مع الجانب البريطاني، ويقتنع الكونجرس الأمريكي بضرورة ما يراه الرئيس روزفلت، ويقول إدوارد

(*) ولد السير ونستون ليونارد سبنسر تشرشل وُلد في ٣٠ نوفمبر عام ١٨٧٤ في قصر بلينهايم بأوكسفوردشاير في إنجلترا، وتوفي في ٢٤ يناير عام ١٩٦٥ في العاصمة البريطانية لندن، وكان رجل دولة بريطاني وخطيبًا مفوهًا ومؤلفًا وخدم كرئيس للوزراء مرتين الأولى خلال الحرب العالمية الثانية بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٥ والثانية بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٥، وقد حشد الشعب البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية وقاد بلاده من حافة الهزيمة إلى النصر.

موقع القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية، زرت See:https://www.bbc.com/arabic/ هذا الموقع في يناير ٢٠٢٥

(1) U.S. Department of State, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations 1937-1945, The Office of the Historian press, Washington 2018.

ستيتينيوس Edward Stettinius(*): "إن الرئيس كان في أخريات صيف ١٩٤٠ قد رأى في إحدى جلسات لجنة الدفاع الاستشارية في موضوع الموارد الملاحية أنه ليس من المحتم أن يبذل البريطانيون أموالهم، وليس من المحتم أيضًا أن يستدينوا منا لهذا الغرض، ولكن – مع أنه لا يوجد ما يحول دون تنفيذ كل ذلك – في مقدورنا أن نأخذ الباخرة التي تم صنعها، وأن نؤجرها لهم أثناء استخدامهم لها"، في إشارة إلى أنه كان هناك قانون صدر في عام ١٨٩٢، يسمح لوزير الحربية حرية تأجير ممتلكات الجيش، ما دام يرى في ذلك مصلحة عامة، بشرط ألا يكون الجيش في احتياج إليها مدة خمس سنوات، وكانت هناك حالات طبق الجيش فيها هذا القانون، وأجّر بعض ممتلكاته من حين لآخر، وهكذا انبثقت فكرة « التأجير » في ذهن الرئيس روزفلت لتلبية احتياجات بريطانيا، بدلا من تقديم قروض غير محدودة، ربما قد يؤدي ذلك الى درجة يصعب معها الدفع والتسديد، وسرعان ما تم الانتقال من المجال النظري الى المجال العملي، وسرعان ما

(*) إدوارد ستيتينيوس: نائب وزير الخارجية الأمريكي، كانت له مسيرة مهنية رائعة في مجال الأعمال التجارية الكبرى، ولديه خبرة واسعة في مجال الأعمال التنفيذية، جسد ستيتينيوس مظهر رجل أعمال ناجح للغاية، تمتع بمظهر جيد، وكان يتحدث بهدوء، ومنظمًا، ويتوافق مع معظم الناس؛ فكان مؤهلًا للغاية ولم يكن بحاجة إلى تدريب في العمل للتعامل مع واحدة من أهم الوظائف في زمن الحرب في إدارة الرئيس روزفلت.

See: Arkowitz Ronald A. M., Lend-Lease from Its Inception to The Onset of The Cold War, master's thesis, Department of Liberal Studies, Empire State College, State University of New York, New York, USA, 2004, P. 26.

انظر: رشاد كامل – حياة المشير محمد عبد الحكيم عامر – دار الخيّال – القاهرة ٢٠٠٢، ص ص ٥، ٢٦٠.

ظهرت فكرة قانون "الإعارة والتأجير"[١]. ففكرة الإعارة والتأجير مثلت حلاً متميزًا منح الرئيس روزفلت فرصة اتخاذ قرار يوفق فيه بين توجهات الرأي العام وتوجهات روزفلت السياسية والعسكرية، وهذا الحل المتميز القائم على فكرة الإعارة والتأجير لم يتم ابتداعه من قِبل الرئيس خلال الحرب العالمية الثانية، بل كان له أصل سابق، تمثل في قانون عام ١٨٩٢ المشار إليه آنفًا.

إصدار قانون الإعارة والتأجير:

في ١٧ ديسمبر ١٩٤٠، اقترح الرئيس روزفلت مبادرة جديدة عُرفت باسم "قانون الإعارة والتأجير" The Lend-Lease Act، ستزود الولايات المتحدة بريطانيا العظمى بالإمدادات التي تحتاجها لمحاربة ألمانيا، لكنها لن تصر على الحصول على الدفع الفوري، ولكن في نهاية المطاف، كان من المفترض أن تقوم الولايات المتحدة "بإقراض" الإمدادات إلى البريطانيين، مع تأجيل الدفع، وعندما يتم الدفع في نهاية المطاف، لن يكون التركيز على الدفع بالدولار، فقد أظهرت التوترات وعدم الاستقرار الناجمين عن ديون الحرب بين الحلفاء في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين أنه من غير المعقول أن نتوقع أن تتمكن الدول الأوروبية المفلسة تقريبًا من سداد ثمن كل سلعة تشتريها من الولايات المتحدة، وبدلاً من ذلك، كان من المفترض أن يتخذ الدفع في المقام الأول شكل "مقابل" تمنحه بريطانيا للولايات المتحدة[٢]، وفي ١١ مارس ١٩٤١ وقّع الرئيس الأمريكي على قانون

(١) ونستون تشرشل – مذكرات تشرشل – الجزء الأول – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت ٢٠٠٠، ص ١٧٩.

(2) U.S. Department of State, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations 1937-1945, The Office of the Historian press, Washington 2018.

الإعارة والتأجير[١]، ثم أحاله إلى الكونجرس الذي وافق عليه في ١٠ أكتوبر ١٩٤١[٢]. ولعل المقابل الذي انتظرته الولايات المتحدة من بريطانيا هو احترامها للمصالح الأمريكية في المناطق التي تعتبرها الإدارة الأمريكية حيوية بالنسبة لها، كمنطقة الخليج العربي، وبالأخص السعودية، وهو ما سيتضح في صفحات هذا البحث.

وبموجب هذا القانون اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا، في المادة السابعة من اتفاقية الإعارة والتأجير التي وقعتاها، على أن مقابل الإمدادات الأمريكية لبريطانيا سوف يتألف في المقام الأول من العمل المشترك الموجه نحو إنشاء نظام اقتصادي دولي متحرر في عالم ما بعد الحرب[٣]، ورغم هذا التوافق الأنجلو أمريكي أثناء الحرب، فقد تباعدت المصالح الوطنية لكل منهما نهاية الحرب، وتدهورت الروابط الشخصية بين روزفلت وتشرشل أثناء أكثر سنوات الحرب يأسًا إلى الحد الذي جعل تشرشل يختار عدم حضور جنازة روزفلت[٤]، جدير بالذكر أن بريطانيا بدأت تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة حتى قبل إقرار قانون الإعارة والتأجير، وذلك في سبتمبر ١٩٤٠، على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب حتى ديسمبر ١٩٤١، ولم تكن المملكة المتحدة الدولة الوحيدة التي عقدت مثل هذه

---

(١) عبد الفتاح حسن أبو علية – المملكة العربية السعودية في الحرب العالمية الثانية– الرياض/المملكة العربية السعودية – مجلة الدرعية – مؤسسة الشيخ أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري للنشر – العدد ٣، ٤ – يناير ١٩٩٩، ص ١٦٤.

(2) Center of Military History, World War II Chronology, Washington, USA, Journal of Army History, U.S. Army Center of Military History Publishing, Vol. 20, Fall 1991, P. 22.

(3) See: https://history.state.gov/milestones/1937-1945/lend-lease موقع وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، زرتُ هذا الموقع في نوفمبر ٢٠٢٤

(4) Kimball, Warren F., Forged in War: Roosevelt, Churchill, and the Second World War, Newport, Rhode Island, USA, Journal of Naval War College Review, U.S. Naval War College Press, Vol. 53, Summer 2000, P. 225.

الصفقة مع الولايات المتحدة، فخلال فترة الحرب، أبرمت الولايات المتحدة اتفاقيات الإعارة والتأجير مع أكثر من ثلاثين دولة[١].

ومن بين الدول التي استفادت من ذلك البرنامج المبتكر، البرازيل، وكولومبيا، وكوستاريكا، والمكسيك، وبوليفيا، والإكوادور، والسلفادور[٢]، وكان الدافع الأساسي لروزفلت لم يكن الإيثار أو الكرم غير المتحيز، بل كان الإعارة والتأجير مصممًا لخدمة مصلحة الولايات المتحدة في هزيمة ألمانيا النازية دون الدخول في الحرب، إلى أن يصبح الجيش والجمهور الأمريكي مستعدين للقتال، وفي وقت عارضت فيه أغلبية الأمريكيين المشاركة المباشرة في الحرب، كان الإعارة والتأجير يمثل مساهمة أمريكية حيوية في القتال ضد ألمانيا النازية، وعلاوة على ذلك، أرسى العمل المشترك الذي دعت إليه المادة السابعة من اتفاقيات الإعارة والتأجير التي وقعتها الولايات المتحدة والدول المتلقية الأساس لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد في عالم ما بعد الحرب[٣]. هذا النظام الاقتصادي الذي كانت تتطلع إليه الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب، هو نظام يتضمن في أساسياته أن تكون الولايات المتحدة هي القطب المهيمن على الاقتصادي العالمي، وارتأت بأن قانون الإعارة والتأجير سيمهد لهذا النظام.

لقد شمل قانون الإعارة والتأجير جميع الجوانب المادية اللازمة للحرب، سواء كانت غذائية أو صناعية أو عسكرية، وخلال فترة تطبيق

(1) See: https://history.state.gov/milestones/1937-1945/lend-lease موقع وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، زرتُ هذا الموقع في نوفمبر ٢٠٢٤

(2) Knott, Lawson B., Public Papers of The Presidents of the United States: Harry S. Truman Containing the Public Messages, Speeches and Statements of the President January to December, I95I, U.S. Government Printing Office, Washington, USA, 1951, P. 552.

(3) See: https://history.state.gov/milestones/1937-1945/lend-lease موقع وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، زرتُ هذا الموقع في نوفمبر ٢٠٢٤

قانون الإعارة والتأجير، بلغ متوسط المنتجات الزراعية – التي تشكل المواد الغذائية نحو ٩٨% منها – حوالي ٢٥% من الإجمالي، بلغ حوالي ثمانية مليار دولار سنويًا(١)، ونتيجة لقانون الإعارة والتأجير، استفاد الحلفاء على مستوى سلاح الطيران، فخلال الحرب كان سلاح الجو الملكي البريطاني في حاجة ملحة إلى أطقم جوية، ومرافق تدريب، وطائرات، ومدربي طيران، التي كانت محدودة في الجزر البريطانية بسبب هجمات سلاح الجو الألماني منذ أغسطس ١٩٤٠؛ فجاء طلاب سلاح الجو الملكي إلى الولايات المتحدة عبر كندا للتدريب على الطيران، وخلال الفترة ما بين ٧ يونيو ١٩٤١ و٢٨ فبراير ١٩٤٣، تخرج ما يقرب من أربعة آلاف وثلاثمائة وستين متدربًا بريطانيًا من أصل سبعة آلاف وثمانمائة وستين متدربًا التحقوا ببرنامج تدريب الطيران التابع للقوات الجوية الأمريكية، وفي الفترة من يونيو ١٩٤٣ إلى نوفمبر ١٩٤٥، تخرج ما يقرب من ألف ومائتين وسبع وسبعين من أصل ألفين وخمسمائة وأربعة وستين متدربًا فرنسيًا، كما أرسلت قوات جوية أخرى تابعة للحلفاء، مثل القوات الجوية المكسيكية والصينية، طلابًا إلى مدارس الطيران الأمريكية(٢).

وقد اعتبر نظام الإعارة والتأجير أساسًا للمساعدات الأجنبية الأمريكية اللازمة لإعادة التسليح والتعبئة والدفاع عن نصف الكرة الأرضية الغربي، وفي نهاية المطاف تحقيق النصر في حرب عالمية(٣).

(1) Marshall Charles Burton, The Lend-Lease Operation, Philadelphia, USA, Journal of The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Sage Publications, Inc., Vol. 225, Jan. 1943, P. P. 183,184.

(2) Ennels Jerome A. & others, Cradle of Airpower World War II, 1941–45, Air University Press, Alabama, USA, 2018, P. 52.

(3) Morgan Thomas D., The Industrial Mobilization of World War II: America Goes to War, Washington, USA, Journal of Army History, U.S. Army Center of Military History Publishing, Vol. 30, Spring 1994, P. 32.

وكان لهذا القانون أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للدول المتحالفة مع الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، فقد اجتاحت قوات المحور المصادر والقنوات التي استوردت منها بريطانيا ٦٣% من المواد الغذائية التي تحتاجها قبل سبتمبر ١٩٣٩، وتقلصت هذه المصادر والقنوات بسبب الحرب، إلا أن قانون الإعارة والتأجير خفف من الخطر الذي هدد صحة وكفاءة سكان بريطانيا(١)، فقد بلغ إجمالي قيمة ما قدمته الولايات المتحدة بموجب قانون الإعارة والتأجير ما يقرب من واحد وخمسين مليار دولار، كانت حصة بريطانيا وحدها حوالي واحد وثلاثين مليار دولار(٢). فبريطانيا إذا انهزمت أمام قوات المحور، لما استطاع الحلفاء تحقيق النصر، الذي كانت تتطلع إليه الولايات المتحدة دون دخول الحرب بشكل مباشر، فهزيمة بريطانيا لا تعني هزيمتها في أوروبا فقط، بل تعني هزيمتها في كل مستعمراتها ومناطق نفوذها، وكانت الولايات المتحدة تتطلع لوراثة هذا النفوذ؛ فحاولت مساعدة بريطانيا من خلال قانون الإعارة والتأجير، ولما لم يفلح ذلك اضطرت إلى دخول الحرب بشكل مباشر.

روسيا هي الأخرى استفادت جزئيًا من الإعارة والتأجير، وكانت الأغذية المتجهة إليها تسافر لمسافات بعيدة بحيث تتجه السفينة التي تحملها شرقًا، أو غربًا، أو شمالًا، أو جنوبًا، تاركة الشاطئ الأمريكي، وعلى طول كل الطرق تقع أربعة أسابيع من الخطر من قبل قوات المحور والطقس العاصف، وبعد الوصول إلى روسيا، تُنقل هذه الأغذية عبر الجبال

(1) Marshall Charles Burton, Op. Cit, P. 183.

(٢) محمد علي محمد التميم – العلاقات السعودية الأمريكية ١٩٦٤_١٩٧٥ دراسة تاريخية – جامعة الموصل – الموصل/العراق ٢٠٠٢، ص ٥٢.

والأراضي القاحلة[١]، وقد بلغ ما تلقاه الروس من الولايات المتحدة ضمن برنامج الإعارة والتأجير أثناء الحرب العالمية الثانية حوالي تسعة مليار وخمسمائة مليون دولار، وشملت كل شيء من المواد الذرية إلى الحقنة الطبية[٢].

وكان الأمريكيون في حاجة إلى استمرار تدفق مساعدات برنامج الإعارة والتأجير إلى الاتحاد السوفيتي، فمنذ عام ١٩٤٣، تلقى الرئيس روزفلت العديد من التوصيات بخفض الإعارة والتأجير إلى السوفييت، ولكنه رفض على الدوام، وأمر باستمرار تدفق المساعدات إليهم؛ والسبب في ذلك أن روزفلت كان في حاجة إلى السوفييت، فمن شأن وقف الإعارة والتأجير للروس أن يبطئ تقدم الجيش السوفيتي، مما يمنح الألمان المزيد من الوقت لإتقان أسلحتهم، وكان الحلفاء يعرفون أن الألمان كانوا يعملون على صنع قنبلة ذرية، بالإضافة إلى ذلك، اعتقد الأمريكيون أن المساعدة الروسية في الحرب ضد اليابان ضرورية للغاية؛ لأنه بدونها كان على الأميركيين وحدهم أن يواجهوا الجيش الياباني الذي ما زال سليمًا، رغم تكبده خسائر فادحة، فرأى الجانب الأمريكي من الأفضل بكثير أن يظلوا أصدقاء مع الروس حتى يتمكن الجيش السوفيتي بعد استسلام ألمانيا من التحول ضد اليابانيين، وبالتالي إنقاذ مئات الآلاف من الأميركيين[٣]. هكذا كانت رؤية الرئيس روزفلت المستقبلية الذي كان يرى أبعد من النقطة التي يقف عندها، على النقيض من خليفته الرئيس هاري ترومان Harry S. Truman (١٩٤٥-

(1) Marshall Charles Burton, Op. Cit, P.184.
(2) Jordan, George Racey, From Major Jordan's Diaries, Newport, Rhode Island, USA, Journal of U.S. Naval War College, U.S. Naval War College Press, Vol. 5, January 1953, P.63.
(3) King, Ernest J., Applied Strategy of World War II, Newport, Rhode Island, USA, Journal of U.S. Naval War College, U.S. Naval War College Press, Vol. 22, May 1970, P.67.

١٩٥٣)[*]، الذي قلص فور توليه الحكم برنامج الإعارة والتأجير المخصص للروس؛ فوضع أرضية خصبة لنمو الصراع الأمريكي السوفيتي بعد الحرب.

مواد قانون الإعارة والتأجير:

أكد قانون الإعارة والتأجير في مجمل مواده على أن للرئيس الأمريكي السلطة النهائية في إدارة الإعارة والتأجير، وهو يحتفظ بالسلطة لتحديد الدول التي ستحصل على مساعدات الإعارة والتأجير، وتحديد الاعتبارات الرئيسة للسياسة، يصدر القواعد، ويختار وينشئ الوكالات لتنفيذ البرنامج، ويوزع الوظائف، وتتولى وزارة الخارجية، ممثلةً له، مسؤولية إبرام الاتفاقيات التي تحدد شروط وأحكام المساعدات مع البلدان المتلقية، وذلك بالتشاور مع مجلس الحرب الاقتصادية[*]، ومكتب إدارة الإعارة والتأجير[*]، ومن ثم

(*) ولد هاري ترومان في ٨ مايو ١٨٨٤ في مدينة لامار بولاية ميسوري بالولايات المتحدة الأمريكية، توفي في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٢ في مدينة كانساس بولاية ميسوري، وهو الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة، والذي قاد بلاده خلال المراحل النهائية من الحرب العالمية الثانية وخلال السنوات الأولى من الحرب الباردة، وعارض بشدة التوسع السوفييتي في أوروبا، وأرسل قوات أمريكية لصد الغزو الشيوعي لكوريا الجنوبية.

موقع الموسوعة البريطانية، زرت هذا الموقع في See: https://www.britannica.com يناير ٢٠٢٥ /

(*) هذا المجلس كان يضع الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية الاقتصادية على المستوى العالمي خلال الحرب العالمية الثانية. انظر:

Marshall Charles Burton, Op. Cit, P. P. 183.

(*) أنشئ مكتب إدارة الإعارة والتأجير بموجب أمر تنفيذي في ٢٨ أكتوبر ١٩٤١، هو الوكالة الرئيسية في إجراءات الإعارة والتأجير. ويتعاون هذا المكتب مع الدول التي تعتمد الإعارة والتأجير ومع الوكالات الحكومية الأخرى في وضع خطط واسعة النطاق للمساعدات. ويخصص الأموال التي يخصصها الكونجرس للرئيس لوكالات المشتريات المختلفة. انظر:

Marshall Charles Burton, Ibid, P. 183.

تحديد الأولويات اللازمة لتلبية طلبات الدول الراغبة في الحصول على مساعدات الإعارة والتأجير[١]. فإبرام الاتفاقيات الخاصة بالإعارة والتأجير مع الدول المختلفة لم تكن من سلطة جهة واحدة، بل يتم التنسيق بشأنها بين ثلاث جهات، هي: وزارة الخارجية، ومجلس الحرب الاقتصادية، ومكتب إدارة الإعارة والتأجير؛ وذلك لضمان الدقة في اتخاذ القرار المناسب بشأن ضم الدول للاستفادة من قانون الإعارة والتأجير، ومدى توافق ذلك مع المصالح الأمريكية، وتحقيق هدف الولايات المتحدة الأعلى وهو هزيمة دول المحور.

وفيما يتعلق بمواد قانون الإعارة والتأجير أو "قانون تعزيز الدفاع عن الولايات المتحدة" فقد نص في مادته الأولى على أن "مادة الدفاع" تعني أي سلاح، أو ذخيرة، أو طائرة، أو سفينة، أو أية آلات، أو مرافق، أو أدوات، أو مواد، أو إمدادات ضرورية، أو أية سلعة زراعية، أو صناعية، أو غيرها، وأشار القانون في مادته الأولى أيضًا إلى أن مصطلح "معلومات الدفاع"، تعني أي خطة، أو مواصفة، أو تصميم، أو نموذج أولي، أو معلومات تتعلق بأي مادة دفاعية، وفي المادة الثانية أكد على أنه يجوز للرئيس الأمريكي من وقت لآخر، عندما يرى أن ذلك في مصلحة الدفاع الوطني، أن يأذن لوزير الحرب، أو وزير البحرية، أو رئيس أي إدارة، أو وكالة أخرى تابعة للحكومة تصنيع أي مواد دفاعية لحكومة أي دولة يعتبر الرئيس الدفاع عنها حيويًا للدفاع عن الولايات المتحدة، في الترسانات والمصانع وأحواض بناء السفن الخاضعة لولايتها القضائية[٢].

(1) Marshall Charles Burton, Ibid, P. 184.
(2) U.S. National Archives, Volume HR 77A-D13, Records of the U.S. House of Representatives, Record Group 233, Lend Lease Bill, January 10, 1941.

وطبقًا للمادة الثالثة يحق للرئيس الأمريكي بيع، أو نقل ملكية، أو تبادل، أو تأجير، أو إقراض، أو التصرف بأي شكل آخر في أي مادة دفاعية إلى أي حكومة من هذا القبيل، لا يجوز للرئيس ولا لرئيس أي وزارة أو وكالة ممارسة أي من الصلاحيات السابقة بعد ٣٠ يونيو ١٩٤٣، أو بعد صدور قرار مشترك من المجلسين قبل ٣٠ يونيو ١٩٤٣، والذي يعلن أن الصلاحيات الممنوحة للرئيس لم تعد ضرورية لتعزيز دفاع الولايات المتحدة، باستثناء أنه حتى ١ يوليو ١٩٤٦، يجوز ممارسة أي من هذه الصلاحيات بالقدر اللازم لتنفيذ عقد أو اتفاقية مع مثل هذه الحكومة الأجنبية المبرمة قبل ١ يوليو ١٩٤٣، أو قبل صدور هذا القرار المشترك، أيهما أقرب. نصت المادة الرابعة: يجب أن تحتوي جميع العقود أو الاتفاقيات التي تبرمها الحكومة الأمريكية مع الحكومات الأجنبية التي تتلقى مساعدات الإعارة والتأجير، بأنها لن تنقل، دون موافقة الرئيس، ملكية أو حيازة المادة الدفاعية أو المعلومات الدفاعية عن طريق الهدية أو البيع أو غير ذلك، أو تسمح باستخدامها من قبل أي شخص، باستثناء ضابط أو موظف أو وكيل لهذه الحكومة الأجنبية[١]. فالمواد الدفاعية المقدمة طبقًا لقانون الإعارة والتأجير هي للانتفاع بها فقط لتحقيق النصر على دول المحور، وليس للتملك أو نقل ملكيتها لجهة أخرى.

في المادة الخامسة، النقطة (أ) جاء النص على أنه يجب على وزير الحرب، أو وزير البحرية، أو رئيس أي وزارة، أو وكالة أخرى تابعة للحكومة المعنية، عند تصدير أي مادة دفاعية أو معلومات دفاعية، إبلاغ الحكومة الأمريكية على الفور بالكميات والطبيعة والقيمة وشروط التصرف ووجهة المادة والمعلومات المصدرة. ونصت النقطة (ب) من المادة الخامسة على

(1) U.S. National Archives, Volume HR 77A-D13, Ibid.

أن الرئيس الأمريكي يرسل من وقت لآخر، ولكن ليس أقل من مرة كل تسعين يومًا، إلى الكونجرس تقريرًا عن العمليات بموجب هذا القانون باستثناء المعلومات التي يرى أنها غير متوافقة مع المصلحة العامة في الكشف عنها. يجب إرسال التقارير المنصوص عليها في هذه المادة الفرعية إلى سكرتير مجلس الشيوخ أو كاتب مجلس النواب، حسب الاقتضاء، إذا لم يكن مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، حسب الاقتضاء، في دورة انعقاد(١). فعلى الرغم من أن قانون الإعارة والتأجير أطلق يد الرئيس الأمريكي في إدارة هذا البرنامج، إلا أنه جعله مسئولاً أمام الكونجرس؛ فألزمه بإحاطة الأعضاء بتقرير عن عمليات البرنامج بشكل دوري.

جاء في المادة السادسة النقطة (أ): يجوز تخصيص المبالغ اللازمة من وقت لآخر، من أي أموال في الخزانة لم يتم تخصيصها بخلاف ذلك، لتنفيذ أحكام هذا القانون وتحقيق أغراضه، أما النقطة (ب) فأكدت على أن كل الأموال وكل الممتلكات التي يتم تحويلها إلى أموال مستلمة من أي حكومة، يجب أن تعود إلى المخصص أو المخصصات المعنية التي تم إنفاق الأموال منها فيما يتعلق بالمادة الدفاعية أو المعلومات الدفاعية التي تم تلقي هذا المقابل من أجلها، ويجب أن تكون متاحة للإنفاق للغرض الذي تم تخصيص هذه الأموال المنفقة من أجله بموجب القانون، خلال السنة المالية التي يتم فيها تلقي هذه الأموال والسنة المالية التالية؛ ولكن في أي حال من الأحوال لن تكون أي أموال مستلمة بهذه الطريقة متاحة للإنفاق بعد ٣٠ يونيو ١٩٤٦(٢).

في المادة السابعة أكد القانون على أنه يجب على وزير الحرب ووزير البحرية في جميع العقود أو الاتفاقيات الخاصة بالتصرف في أي مادة

(1) U.S. National Archives, Volume HR 77A-D13, Ibid.
(2) U.S. National Archives, Volume HR 77A-D13, Op. Cit.

دفاعية أو معلومات دفاعية حماية حقوق جميع مواطني الولايات المتحدة الذين لديهم حقوق براءات اختراع في أي مادة أو معلومات من هذا القبيل والتي يُسمح بموجب هذا بالتصرف فيها، ويجب دفع المدفوعات التي يتم تحصيلها كعائدات على هذه البراءات إلى مالكي وحاملي هذه البراءات، كما أجازت المادة الثامنة لوزيري الحرب والبحرية بموجب هذا القانون شراء أو اقتناء الأسلحة والذخائر وأدوات الحرب المنتجة ضمن نطاق ولاية أي بلد ينطبق عليه هذا القانون، وذلك عندما يرى الرئيس الأمريكي أن مثل هذا الشراء أو الاستحواذ ضروري لمصلحة الدفاع عن الولايات المتحدة[١]، ومع اهتمام الولايات المتحدة بمساعدة الدول الحليفة لها من خلال قانون الإعارة والتأجير، إلا أنها حافظت وبقوة على حقوق براءات الاختراع للمواطنين الأمريكيين، والحفاظ على حقوقهم المالية المتعلقة بتلك البراءات، وعدم المساس بها.

أجازت المادة التاسعة للرئيس الأمريكي إصدار القواعد واللوائح التي قد تكون ضرورية ومناسبة لتنفيذ أي من أحكام هذا القانون، ويجوز له ممارسة أي سلطة أو سلطة مخولة له بموجب هذا القانون من خلال أي إدارة أو وكالة أو موظف يوجهه، ومنعت المادة العاشرة تفسير أي شيء في هذا القانون على نحو يغير القانون المتعلق آنذاك باستخدام القوات البرية والبحرية للولايات المتحدة، إلا بقدر ما يتعلق هذا الاستخدام بتصنيع وشراء وإصلاح المواد الدفاعية، ونقل المعلومات، وغير ذلك من الأغراض غير القتالية المذكورة في هذا القانون، وأكدت المادة الحادية عشرة على أنه إذا تم اعتبار أي حكم من أحكام هذا القانون أو تطبيق هذا الحكم على أي ظرف من الظروف غير صالح، فإن صحة بقية القانون وقابلية تطبيق هذا الحكم على الظروف الأخرى لن تتأثر بذلك[٢].

(1) U.S. National Archives, Volume HR 77A-D13, Ibid.
(2) U.S. National Archives, Volume HR 77A-D13, Op. Cit.

في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٥ انتهى العمل بقانون الإعارة والتأجير، وفي الحقيقة عندما أقر الرئيس الأمريكي روزفلت هذا القانون لم يحدد موعدا لإنهاء العمل به، بل ربطه بانتهاء الأعمال العدائية في أوروبا، وبالتالي فإن وفاته المفاجئة في ١٢ أبريل ١٩٤٥ تركت فراغًا في التخطيط السياسي، كان لزامًا على رئيس جديد غير مستعد أن يملأه، ولم يكن لدى الرئيس ترومان سوى القليل من المعرفة بالإعارة والتأجير باستثناء ما استخلصه من المناقشات في الكونجرس؛ ولذلك فقد كان معتمدًا بالكامل على مستشاريه لحل المشكلة المحيرة المتمثلة في كيفية التعامل مع الإعارة والتأجير خلال تلك المرحلة، وقد فسّر معظم مستشاري ترومان البارزين قانون الإعارة والتأجير بالمعنى الضيق؛ ونتيجة لهذا، عندما استسلم الألمان في مايو ١٩٤٥، خفض الرئيس البرنامج السوفييتي بشكل كبير، وأنهى الالتزام من النوع البروتوكولي، وألزم السوفييت بتبرير الطلبات المستقبلية، وكان التراجع عن سياسة الإعارة والتأجير الروسية إصلاحًا اعتبره معظم المسؤولين في الإدارة الأميركية متأخرًا للغاية، ولكن تم التعامل معه بطريقة مفاجئة ومؤسفة، وساهم في تصاعد التوتر في العلاقات الروسية الأميركية، الأمر الذي بشر ببداية الحرب الباردة[1]. تلك الحرب التي استهلكت قوى الطرفين، وشهدت صراعًا مريرًا بينهما شمل كافة المجالات السياسة والاقتصادية والعسكرية، وكادت أن تؤدي إلى صراع مسلح مباشر بينهما.

ولقد ندم الرئيس ترومان على قراره إيقاف العمل بقانون الإعارة والتأجير، قائلاً: "وبعد تلك التجربة الحزينة الأولى مع إنهاء عقد الإعارة

(1) Herring George C., Experiment in Foreign Aid: Lend-Lease 1941-1945, Ph.D. thesis, Department of Modern History, The Graduate Faculty, University of Virginia, Charlottesville, Virginia, USA, 1965, P.423.

والتأجير، لم أقم أبدًا بوضع الأحرف الأولى من موافقتي على قطعة من الورق دون قراءتها بعناية" واعتبر أن مثل هذه القرارات المصيرية لا يمكن اتخاذها على عجل، وهي تحتاج إلى عمل تحضيري شاق، ودراسة وتفكير عميق، وحرص دائمًا على الاستماع إلى أكبر عدد ممكن من الناس(١).

جدير بالذكر أن قانون الإعارة التأجير قد جلب الراحة والاستقرار إلى الاقتصاد والأعمال التجارية في الولايات المتحدة، ووفر الكم الهائل من المواد الحربية المطلوبة لهزيمة دول المحور، وأنشأ سابقة للمساعدات الأمريكية المستقبلية للدول الأجنبية(٢)، وأكد قانون الإعارة والتأجير على أهمية القوة الاقتصادية الأمريكية واعتبارها سلاحًا مهمًا في الحرب لا يقل عن القوات العسكرية، ذلك أن هذه القوة الاقتصادية هي التي وفرت المتطلبات التي احتاجتها الدول التي حاربت قوات المحور في حرب عالمية مدمرة شهدها القرن العشرين، والتي صنفها الأمريكيون بأنها تطلبت استخدامًا مكثفًا للأسلحة والمعدات العسكرية(٣). إن قانون الإعارة والتأجير لم تقتصر فوائده العائدة على الولايات المتحدة في أنه ساعد الدول الحليفة لها على هزيمة قوات المحور، بل امتدت تلك الفوائد إلى تأثير الإعارة والتأجير على الاقتصاد الأمريكي، الذي نشط ونما بفضل زيادة الطلب على المنتجات الأمريكية في القطاعات المختلفة.

(1) Truman, Harry S., Memoirs by Harry S. Truman, Doubleday & Company, Inc. Press, Garden City, New. York, USA, 1956, P. 52.

(2) Bean, Leslie A. Mattingly, Roosevelt, Churchill, and the Words of War: Their Speeches and Correspondence, November 1940-March 1941, master's thesis, Department of History, Graduate faculty, East Tennessee State University, Johnson City, Tennessee, USA, 2009, P.59.

(3) Kirkpatrick, Charles E., Strategic Planning for World War II the Victory Plan in Context, Washington, USA, Journal of Army History, U.S. Army Center of Military History Publishing, Vol. 16, Fall 1990, P.P 18,19.

المبحث الثاني

السعودية بين الضم إلى الإعارة والتأجير واندلاع صراع النفوذ الأمريكي البريطاني فيها

العلاقات السعودية الأمريكية قبل ضمها إلى برنامج الإعارة والتأجير:

في عام ١٩٣١ اعترفت الولايات المتحدة بالملك عبد العزيز ابن سعود (١٩٣٢-١٩٥٣)(*)، حاكمًا على الحجاز ونجد، وكانت العلاقات بين الجانبين تنحصر في نشاط شركات النفط الأمريكية في السعودية، ولم تكن هناك علاقات دبلوماسية بينهما حتى انطلاق الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩(١)، تلك الحرب التي أدت إلى مصاعب اقتصادية للمملكة العربية السعودية، تمثلت في عدة أمور، منها: انخفاض تدفق الحجاج الذين كان

(*) هو الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود، ولد في قصر أبيه في الرياض يوم ٢١ أكتوبر ١٨٨٢، والدته السيدة سارة بنت أحمد السديري، وعائلة السديري من أخلص العائلات النجدية لآل سعود، توفيت عام ١٩١٠، تولي تعليمه القاضي عبد الله الخرجي، من أهل الخرج الذي كان مقيمًا في الرياض آنذاك، أتم الملك عبد العزيز حفظ القرآن الكريم في عامه الحادي عشر، اشترك مع والده أكثر الوقائع، وشهد كل ما مرّ على آل سعود من نكبات وفتن، توفي في ٩ نوفمبر ١٩٥٣، ودفن في مدينة الرياض.

انظر: محي الدين رضا – الملك عبد العزيز آل سعود – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ١٩٥٠، ص ٧.

انظر أيضًا: أحمد حطيط – الملك عبد العزيز بن سعود – دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر– بيروت ١٩٩١، ص ١٠٧.

(1) Murphy Richard W., The Roots of Realism and Idealism: US Engagement with the Middle East, 1918-1939, Arab Center for Research and Policy Studies Press, Doha, Qatar, 2015, P. 6.

الاقتصاد السعودي يقوم عليهم إلى حد بعيد[١]، فبعد أن كان عدد الحجاج عشية الحرب العالمية الثانية يتراوح بين خمسين ألفًا إلى مائة ألف، يدرون عائدًا على الخزانة تراوح بين خمسة إلى ستة ملايين دولار؛ فإن عددهم قد انخفض بين عشرين إلى ثلاثين ألفًا[٢].

وصل الأمر إلى حد وقوع مجاعة في بعض جهات السعودية خاصة في المناطق الواقعة على الحدود الشمالية، حيث تعرضت تلك المناطق للجفاف، ونفقت الأغنام والجمال، وبسبب الجوع أكلها الناس الجائعين في كل مكان رغم أن الدين الإسلامي يحرم ذلك، ومن الطبيعي أن يوجد معدلات عالية في الوفيات بشكل غير عادي بين البدو خاصة بين النساء والأطفال، ولولا إجراءات الإغاثة التي اتخذها الملك عبد العزيز؛ لارتفع معدل الوفيات بشكل كبير، فقد استخدم شاحنات الدولة دون قيود لنقل الأغذية إلى تلك المناطق[٣]. كما كانت المملكة في حاجة إلى المعدات الزراعية، ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمذياع والسيارات ومعدن الفضة اللازم لسك الريالات السعودية، بالإضافة إلى السلاح والمعدات الحربية والتدريب العسكري في مجال بناء القدرة الحربية والقوات الجوية

(١) عبد الرحمن علي الذنيبات – العلاقات العربية الأمريكية دراسة حالة المملكة العربية السعودية ٢٠٠١–٢٠١٥ – رسالة ماجستير – كلية الدراسات العليا – جامعة مؤتة – مؤتة/الأردن ٢٠١٦، ص ٢٩.

(٢) عمر رزاق حمود – المملكة العربية السعودية خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩_ ١٩٤٥– بغداد/العراق– مجلة دراسات في التاريخ والآثار – كلية الآداب جامعة بغداد – العدد ٨١ – أبريل ٢٠٢٢، ص ٣١٥.

(٣) فهد عبد الله السماري – الملك عبد العزيز ومعالجة الأوضاع الاقتصادية السيئة في وسط المملكة العربية السعودية وشمال شرقها خلال الحرب العالمية الثانية من خلال أحد التقارير البريطانية – الرياض/السعودية – مجلة الدارة – دارة الملك عبد العزيز للنشر – العدد ٤ – سبتمبر ٢٠٠٩، ص ٢٣٩.

السعودية[١]. وفي الوقت ذاته تقلصت الصادرات البترولية السعودية نتيجة لمحاولات كل من الحلفاء ودول المحور قطع الإمدادات عن بعضهم البعض، الأمر الذي أدى إلى طلب السعودية مساعدة مالية أمريكية بقيمة ستة ملايين دولار من خلال شراء منتجات بترولية، إلا أن إدارة الرئيس روزفلت رفضت ذلك لأسباب فنية، وحاولت امتصاص أثر رفضها لطلب السعودية من خلال تزويد السعودية بخدمات مهندسي الطرق الأمريكيين[٢]. ولعل محاولة الرئيس روزفلت امتصاص أثر رفضه مساعدة السعودية في الأزمة الاقتصادية التي مرت بها مع بداية الحرب العالمية الثانية، تدل على استعداده لمساعدة السعودية، إلا أنه كان يحتاج إلى أمر يدفعه لاتخاذ قرار بتقديم المساعدة المطلوبة، فلما أدرك حجم المنافع الاقتصادية وغيرها التي ستحصل عليها الولايات المتحدة من وراء الوقوف بجانب السعودية في محنتها، لم يتردد في تقديم تلك المساعدة، وهو ما سيتضح في السطور التالية.

الولايات المتحدة تقرر ضم السعودية إلى برنامج الإعارة والتأجير:

استمر الفتور في العلاقات بين الجانبين بسبب عدم اهتمام الولايات المتحدة بتطويرها، لكن عندما اشتركت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية بشكل مباشر عام ١٩٤٢، بدأت تسعى إلى إقامة علاقات أوثق مع السعودية[٣]، ففي ١٠ فبراير ١٩٤٢ أبلغ الرئيس روزفلت وزارة الخارجية

---

(١) عبد الفتاح حسن أبو علية – مرجع سبق ذكره ص ١٦٩.

(٢) عبد الرحمن علي الذنيبات – العلاقات العربية الأمريكية دراسة حالة المملكة العربية السعودية ٢٠٠١_٢٠١٥ – رسالة ماجستير – كلية الدراسات العليا – جامعة مؤتة – مؤتة/الأردن ٢٠١٦، ص ٢٩.

(٣) عبد الرحمن علي الذنيبات – العلاقات العربية الأمريكية دراسة حالة المملكة العربية السعودية ٢٠٠١_٢٠١٥ – رسالة ماجستير – كلية الدراسات العليا – جامعة مؤتة – مؤتة/الأردن ٢٠١٦، ص ٢٩.

الأمريكية رغبته في إقامة مفوضية دائمة في السعودية، ووافقت السعودية على ذلك، وفي أغسطس ١٩٤٢ وافق الملك عبد العزيز بن سعود على طلبات استخدام المجال الجوي التي تقدمت بها البعثتين الأمريكية والبريطانية في جدة، وكان هذا الإذن عونًا للحلفاء في توفير ممر جوى مباشر لطائراتهم التي تحمل العتاد الحربي إلى الاتحاد السوفيتي عن طريق إيران(١).

في ظل هذه الإجراءات الإيجابية التي اتخذها الملك عبد العزيز، توجه الرئيس روزفلت نحو ضم السعودية إلى برنامج الإعارة والتأجير، حيث عين السيد إدوارد ستيتينيوس، مديرًا لبرنامج الإعارة والتأجير بموجب الأمر التنفيذي رقم ٨٩٢٦ بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٤١، ووجهه نحو ترتيب مساعدات الإعارة والتأجير لحكومة المملكة العربية السعودية(٢)، مؤكدًا له بأن الدفاع عن المملكة العربية السعودية أمر حيوي للدفاع عن الولايات المتحدة(٣)، جاء هذا التوجيه من الرئيس روزفلت إلى ستيتينيوس في ١٨ فبراير عام ١٩٤٣(٤)، من جانبه أعرب الملك عن تقديره لقرار الرئيس الأمريكي بجعل المملكة العربية السعودية مؤهلة للاستفادة من برنامج

(١) عبد الرحمن علي الذنيبات – مرجع سبق ذكره ص ٢٧.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 893, From President Roosevelt to the Lend-Lease Administrator (Stettinius), Washington, February 18, 1943, P. 859.

(3) Alnasrawi Abbas, U.S. Foreign Policy in the Middle East: The Gulf War and the Iran-Contra Affair, London, England, Pluto Journals: Arab Studies Quarterly, Pluto Journals Publishing, Vol. 11, Winter 1989, P. 60.

(4) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 895, From the Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, February 20, 1943, P. 860.

الإعارة والتأجير[١]، وكانت الولايات المتحدة تعتبر أن مساعداتها المالية الفورية إلى السعودية استثمارًا مربحًا قبل كل الاعتبارات التجارية الفعلية [٢]؛ وعليه فإن المشاركة الأمريكية المباشرة في الحرب العالمية الثانية مثلت نقطة البداية التي أدت إلى تزايد العلاقات السياسية والعسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية من خلال برنامج الإعارة والتأجير[٣]، فقد بدأ الجانب الاقتصادي يلعب دورًا محوريًا في تنمية العلاقات بين البلدين، وأدركت الولايات المتحدة أهمية تنمية علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، ومردود ذلك على مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية، خاصة بالنسبة للشركات الأمريكية العاملة في مجال البحث والتنقيب واستخراج النفط.

ففي هذا الصدد ينبغي التأكيد على أنه بالرغم من أهمية الإجراءات الإيجابية التي اتخذها الملك عبد العزيز تجاه الولايات المتحدة، والتي أدت إلى قرار الرئيس روزفلت ضم السعودية إلى برنامج الإعارة والتأجير، فقد كانت هناك عوامل أخرى أدّت إلى ذلك القرار؛ فشركة زيت ستاندرد كاليفورنيا (شركة الزيت العربية الأمريكية أرامكو) العاملة في السعودية آنذاك كان لها تأثيرًا قويًا لحمل الإدارة الأمريكية نحو ضم السعودية إلى برنامج الإعارة والتأجير، حيث إن الملك عبد العزيز في ظل الأزمة الاقتصادية التي ألمّت به بسبب الحرب، طلب من تلك الشركة دعمًا ماليا بضمان

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 903, From the Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, April 13, 1943, P. 867.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume III, Diplomatic Papers, 1941, The British Commonwealth; The Near East and Africa, Document No. 656, From the Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, June 26, 1941, P. 639.

(3) Gilbert Christine R., The Interagency, Eisenhower, And the House of Saud, Strategic Studies Institute, US Army War College Press, Pennsylvania, USA, 2012, P. 837.

النفط، إلا أن الشركة لم تتمكن من تلبية الاحتياجات المالية المتزايدة للحكومة السعودية(١)؛ ونظرًا لأن شركة أرامكو كانت تمثل الامتياز النفطي الأمريكي الوحيد في الشرق الأوسط، والتي حصلت عليه في عام ١٩٣٣، خشيت التدخل الأوروبي – وخاصة البريطاني – في العمليات، ولضمان ذلك، سواء كان ذلك ممكناً أم متخيلاً، لجأ رجال الشركة إلى الحكومة الأمريكية طلباً للمساعدة، ورغم أن المساعدة الرسمية لم تكن في انتظارهم على الفور، فقد وجدت أرامكو الدعم في قسم شؤون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، وكان لقسم شؤون الشرق الأدنى، ووحدة البحث والاستشارات الإقليمية التابعة للوزارة، أهداف تتوافق مع أهداف أرامكو، وعلى وجه التحديد، سعت هذه الوحدة إلى إدخال النفوذ الأميركي إلى السعودية على حساب البريطانيين(٢).

فشركات النفط الأمريكية ارتبطت بالنفط السعودي ارتباطًا قويًا، مما جعل الحكومة الأمريكية تضع النفط السعودي ضمن موضوعات الدفاع الحيوية عن مصالحها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وكانت تلك الشركات تزود الجيش الأمريكي بما يحتاجه من النفط، وبأسعار أقل من أسعار السوق، فقد اعتمدت مليار برميل من الزيت للجيش الأمريكي لاستعمالها بعد الحرب ولمدة خمسين سنة؛ ونظرًا لإدراك الحكومة الأمريكية

(١) محمد بن على العبد اللطيف – تأثير شركة زيت كاليفورنيا ستاندرد العربية كاسوك على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية ١٩٣٣_١٩٤٤– الرياض/السعودية– مجلة الجمعية التاريخية السعودية – جامعة الملك سعود – العدد ٣٧ – يوليو ٢٠١٨، ص ٢٠٣.

(2) Casillas, Rex James, Oil and diplomacy: The Evolution of American Foreign Policy in Saudi Arabia, 1933-1945, Ph.D. thesis, Department of History, Graduate faculty, The University of Utah, Salt Lake City, Utah, USA, 1983, P.5.

أهمية شركة أرامكو على النحو المبيّن عاليه[١]، خاصةً مع بدء تأثير الحرب السلبي على الاحتياطيات النفطية الأميركية، برزت الفرصة أمام قسم شؤون الشرق الأدنى وأرامكو باستغلال هذا الوضع؛ فأجمعوا على أن المصالح النفطية الأمريكية في المملكة العربية السعودية والتي تمثله شركة أرامكو حيوية لأمن الأمة الأمريكية؛ فصدر القرار الأمريكي بضم السعودية إلى برنامج الإعارة، بفعل الطموحات الإقليمية لقسم شئون الشرق الأدنى، والأهداف الخاصة لشركة أرامكو[٢]. وبعيدًا عن دعم الحكومة الأمريكية خطط شركة أرامكو بشأن ضم السعودية إلى برنامج الإعارة والتأجير ومن ثم حماية مصالحها النفطية في تلك الدولة الحيوية، فقد كان طبيعيًا أن تهتم الولايات المتحدة بشركاتها العاملة في الخارج، وتذلل لها الصعوبات التي تعترض عملها، فهي تمثل ذراعها الطُّولَى لبسط النفوذ الاقتصادي الأمريكي في المناطق الحيوية من العالم.

ومما زاد من تمسك الولايات المتحدة بنفط المملكة العربية السعودية؛ ومن ثم دعم خطط شركة أرامكو بشأن ضم السعودية إلى برنامج الإعارة والتأجير، أنها أرادات تعويض ما أصابها من نقص في مخزون النفط، بعد ظهور الغواصات الألمانية أمام مصادر النفط في البحر الكاريبي[٣]، هذا النقص تسبب في تراجع الاحتياطي النفطي الأمريكي، حيث انخفض إنتاج الحقول الأمريكية من ٧٠% من الإنتاج

---

(١) عبد الفتاح حسن أبو علية – مرجع سبق ذكره ص ١٦٧.

(2) Casillas, Rex James, Op. Cit., P.5.

(٣) سميرة أحمد عمر سنبل – العلاقات السعودية الأمريكية نشأتها وتطورها ١٩٣١–١٩٧٥ – رسالة دكتوراه – قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة أم القرى – مكة المكرمة/السعودية ١٩٩٨، ص ١٣٤.

العالمي النفطي عام ١٩٢٥، إلى ٦٣% في عام ١٩٤١، فمن بين سبعة مليار برميل أنتجت لاستخدام الحلفاء خلال الفترة بين ديسمبر ١٩٤١ إلى أغسطس ١٩٤٥، كان منها ستة مليار من إنتاج الولايات المتحدة؛ مما دفعها إلى التغيير من سياسة التصدير إلى الاحتفاظ بما لديها من مخزون أطول فترة ممكنة(١).

أيضًا مما شجع الولايات المتحدة نحو ضم السعودية للاستفادة من قانون الإعارة والأجير، موقعها الجغرافي بين البحر الأحمر والخليج العربي، وهو طريق الملاحة البحري المؤدي إلى الشرق، وهو موقع ذا أهمية كبيرة في مجال استراتيجية الحرب من جهة، ومجال الاستراتيجية الأمريكية من جهة أخرى، كما أن السعودية تشكل وحدة سياسية رئيسة من بين الوحدات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، ولها أهميتها الدينية بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، وهي تحتل مساحة واسعة من الأرض تتضمن جزءًا صحراويًا غير مأهول بالسكان، ما يفيد في استراتيجية الحرب، من خلال مرور الطائرات الحربية فوقه دون إزعاج للسكان، وبسرية تامة، وكان على طيران الحلفاء الحصول على إذن بحق المرور من الحكومة السعودية إذا أراد استخدام تلك الأجواء(٢).

تجدر الإشارة إلى أن إدخال السعودية في نظام الإعارة والتأجير يتناقض تمامًا مع قانون الإعارة والتأجير، وأن الولايات المتحدة قد تخلت عن مغزى هذا البرنامج، فالقانون كان قاصرًا على دول الحلفاء التي تحارب

(١) أسماء عيد عطية محمد – السياسة الأمريكية تجاه السعودية وإيران قبل عام ١٩٥٥ – القاهرة/مصر– مجلة البحث العلمي في الآداب – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية جامعة عين شمس– العدد ١٩ – ٢٠١٨، ص ١٦٧.

(٢) عبد الفتاح حسن أبو علية – مرجع سبق ذكره ص ١٦٧.

ضد دول المحور بتأجيرها وإعارتها مواد خام ومعدات وأسلحة، بينما لم تكن السعودية مشتركة في تلك الحرب؛ فدخولها في برنامج الإعارة والتأجير يعد مفارقة لهذا البرنامج ومن ثم ربطت السعودية بخطط الدفاع الأمريكية[١]، وهذا يؤكد على جهود كلا من قسم شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية وشركة أرامكو التي بذلاها لحمل الإدارة الأمريكية نحو ضم السعودية إلى قانون الإعارة والتأجير، رغم أن ذلك يتعارض مع هذا القانون.

اندلاع صراع النفوذ الأمريكي البريطاني في السعودية:

إن قرار الولايات المتحدة ضم السعودية للاستفادة من برنامج الإعارة والتأجير في وقت كانت السعودية في أشد الحاجة إليه، ينطوي على توجه أمريكي نحو البدء في بناء نفوذ لها في المملكة؛ للحفاظ ليس على مصالحها – المشار إليها آنفًا – في السعودية بوجه خاص، ولكن للحفاظ على مصالحها في منطقة الخليج العربي بوجه عام، إلا أن ذلك اضطرها إلى الدخول في منافسة مع صاحبة النفوذ في منطقة الخليج العربي منذ القرن التاسع عشر، وهي بريطانيا.

فالمملكة العربية السعودية كانت تابعة لبريطانيا في أمور كثيرة، ففي ذلك الحين كانت السعودية تتاجر أساسًا مع البلدان التابعة للإمبراطورية البريطانية أو الدائرة في فلكها، فقد كانت الهند البريطانية المصدر الرئيسي للحبوب إلى المملكة، بينما يصل غالبية الحجاج من بلدان إسلامية تابعة لبريطانيا، إضافة إلى ارتباط النقد السعودي بالجنيه الإسترليني، وكانت

(١) سنية كمال محمد كمال ذكي – العلاقات الأمريكية السعودية قبيل عام ١٩٥٠ – بنها/مصر – مجلة كلية الآداب جامعة بنها – كلية الآداب جامعة بنها– العدد ٣ – أكتوبر ٢٠٢٣، ص ٢٧٦.

المملكة محاطة بمحميات وقواعد عسكرية بريطانية، والأسطول البريطاني يسيطر على البحر الأحمر والخليج العربي[١].

وعلى الرغم من أن بريطانيا والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية حاربتا معًا كحليفين متحدين في صراع عالمي ضد المحور بقسوة غريبة، إلا أن هاتين القوتين العالميتين كانتا عرضة للتنافس على النفوذ في المملكة العربية السعودية؛ فكان التعاون بينهما الذي تفرضه ضروريات الحرب في كل المناطق، تأرجح بين المد والجزر في حالة السعودية[٢]، وهذا يعد خروجًا عن المألوف بالنسبة للولايات المتحدة التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية تحافظ عن علاقتها ببريطانيا في المقام الأول فيما يتعلق بمناطق نفوذ بريطانيا في المنطقة العربية بشكل عام، والسعودية بشكل خاص، ويؤكد ذلك رفض الجانب الأمريكي مساعدة الشريف علي بن الشريف حسين لإبعاد وإقصاء السلطان عبد العزيز بن سعود عن الحجاز بعد أن سيطر على مكة ودخلها عام ١٩٢٤، وكانت الخارجية الأمريكية على علم بدور بريطانيا في المنطقة، وإهمالها للأشراف بعد أن كانت تؤيدهم؛ فلم يرض الأمريكيون القيام بعمل من شأنه أن يعكر صفو العلاقات الودية بين البلدين[٣]. لكن الحرب العالمية الثانية جاءت بتغيرات

---

(١) أليكسي فاسيلييف – تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت ١٩٩٥، ص ٤٢٨.

(2) Hinds Matthew Fallon, Anglo-American Relations in Saudi Arabia, 1941-1945: A Study of a Trying Relationship, Ph.D. thesis, Department of International History, London School of Economics and Political Science, London, July 2012, P.P. 3,197.

(٣) سعد بدير الحلواني، محمد بن جمعان دادا الغامدي – التاريخ السعودي الحديث والمعاصر حتى نهاية القرن العشرين – مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع – المدينة المنورة ٢٠٠٩، ص ١٦١.

كبيرة في تلك الاستراتيجية الأمريكية، فخلال التوترات الكبيرة بين الولايات المتحدة وبريطانيا طوال الحرب – ومنها التنافس على النفوذ في السعودية، وقانون الإعارة والتأجير لبريطانيا – حافظ روزفلت باستمرار على أيديولوجيته المعادية للاستعمار، والمؤيدة للتجارة الحرة؛ بسبب اعتقاده بأن الإمبريالية والحمائية الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في عدم الاستقرار واندلاع الحرب(١). ولعل السبب في تغير الاستراتيجية الأمريكية تجاه بريطانيا من الحفاظ على علاقة ود إلى التنافس معها على مناطق نفوذها، هو أن بريطانيا المحاصرة من قبل قوات المحور خلال الحرب العالمية الثانية، وتنتظر النجدة من الولايات المتحدة، لم تعد كما كانت الإمبراطورية القوية التي لا تغيب عنها الشمس، وهي آيلة للسقوط؛ فبدأت الولايات المتحدة تهتم بمصالحها، وتتأهب لوراثة النفوذ البريطاني، وتسد الطريق أمام القوى الأخرى الإقليمية أو الدولية التي تتطلع إلى السيطرة على تلك المنطقة الحيوية.

ونظرًا لإدراك كلا من بريطانيا والولايات المتحدة أهمية السعودية بالنسبة للطرف الآخر؛ فلقد تعاون الجانبان بشأن تقديم المساعدات اللازمة للسعودية خلال الحرب، حيث حظيت مسألة تقديم قرض للمملكة العربية السعودية باهتمام بالغ وتعاطف من جانب الرئيس الأمريكي روزفلت، وكبار المسؤولين الأمريكيين، واتفق الجانبان على تقسيم الجهود، وفي هذا الصدد، قدمت الحكومة البريطانية بالفعل مساعدة مالية للمملكة العربية السعودية(٢)،

(1) Kimball, Warren F., The Juggler: Franklin Roosevelt as Wartime Statesman, Newport, Rhode Island, USA, Journal of Naval War College Review, U.S. Naval War College Press, Vol. 46, Spring 1993, P.158.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume III, Diplomatic Papers, 1941, The British Commonwealth; The Near East and Africa, Document No. 663, From the Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, August 22, 1941, P. 646.

خاصة أنه مع بداية الحرب العالمية الثانية، توقفت عمليات استغلال النفط؛ مما أثّر سلبًا على الاقتصاد السعودي(١)؛ فاعتمدت السعودية على المساعدات البريطانية إلى حد كبير، التي أمدتها بالاحتياجات الأساسية، حتى أعربت الشركات النفطية الأمريكية عن قلقها للحكومة الأمريكية من احتمال زيادة النفوذ البريطاني على حساب الولايات المتحدة، أو تحويل السعودية إلى محمية بريطانية، وبذلك يُخشى على مصير الامتيازات الأمريكية الخاصة بالنفط؛ فكان رد الحكومة الأمريكية أنها طلبت من بريطانيا أن تخصص جزءًا من القروض التي تتلقاها من الولايات المتحدة بموجب الإعارة والتأجير، لمواجهة متطلبات السعودية؛ ونتيجة لذلك بلغت القروض البريطانية لابن سعود مائة ألف جنيه استرليني خلال عام ١٩٤٠، ومليون جنيه عام ١٩٤١، وحوالي ثلاثة ملايين من الجنيهات خلال عام ١٩٤٢، ومع نهاية ذلك العام تضخمت القروض البريطانية إلى درجة اتجهت بريطانيا إلى إنشاء بنك مركزي في السعودية، بالإضافة إلى إنشاء مجلس نقدي سعودي في لندن؛ لإدخال السعودية في منطقة الإسترليني، عند هذا الحد خشيت الولايات المتحدة أن تستغل بريطانيا الموقف في الحصول على احتكارات خاصة بالنفط(٢)؛ فأعلنت أنه يجب أن يكون لها رأي في مثل هذه الأمور، في ضوء المصالح الاقتصادية الكبيرة لها في المملكة العربية السعودية المتمثلة في الامتياز النفطي الأمريكي، وبناء على ذلك تم الاتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة والسعودية على أنه يجب

(١) جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – المجلد الثالث – دار الفكر العربي – القاهرة ١٩٩٧، ص ٤٤٠.

(٢) محمد حسن العيدروس – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – الطبعة الثانية – دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية – الجيزة/ مصر ١٩٩٨، ص ٢٤٩.

النظر في مدى استصواب وجدوى مساعدة الحكومة السعودية في إنشاء بنك أو مؤسسة مالية، وإذا تم ذلك، فيجب أن يتم ذلك بمشورة ومساعدة أمريكية وليس بريطانية(١)، مع ضمان عدم انخراط المملكة العربية السعودية في ترتيبات مالية طويلة الأجل مع دول أخرى غير الولايات المتحدة(٢).

لم يتوقف الأمر إلى حد التخوف الأمريكي بشأن النفط فقط، بل أدى ذلك إلى ظهور انطباع لدى المسؤولين الأمريكيين بأنهم فقدوا قدرًا كبيرًا من الهيبة في نظر السعوديين الذين أصبحوا يشعرون على نحو متزايد بأن البريطانيين هم أصدقاؤهم الوحيدون، وفي ضوء الاعتبارات الفورية والبعيدة المدى، وجدت الولايات المتحدة أن الحل الأفضل يتلخص في التعاون المتفهم مع البريطانيين(٣)، وبالفعل توصل الجانبان إلى استنتاج مفاده أن أفضل طريقة لتقديم هذه المساعدة هي توفير كميات معينة من الإمدادات الأساسية – إما على أساس الدعم (في حالة المملكة المتحدة)، أو على أساس شروط الإعارة والتأجير (في حالة الولايات المتحدة) – بشكل متساوٍ بينهما(٤)، بنسبة (٥٠/٥٠) أي ٥٠% من الدعم المقدم للسعودية أمريكيًا، والـ ٥٠% الأخرى تقدمها بريطانيا، ومن ثم تقوم الولايات المتحدة بتقديم الـ

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 924, Memorandum of Conversation, by Mr. W. Leonard Parker of the Division of Near Eastern Affairs, Washington, July 17, 1943, P. 878.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 934, From the Secretary of State to the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose), Washington, August 3, 1943, P. 889.

(3) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 889, From the Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, January 18, 1943, P. 857.

(4) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 900, From the Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Eddy), Washington, July 5, 1945, P. 922.

٥٠% المخصصة لها من مساعدات برنامج الإعارة والتأجير مباشرة إلى المملكة العربية السعودية، وعدم قيام بريطانيا بإثارة آمال المملكة العربية السعودية في الحصول على مساعدة أكبر مما تمت الموافقة على تقديمه، وضرورة الوفاء على الفور بأي التزامات تم التعاقد عليها[١]. يلاحظ مما سبق أن الولايات المتحدة اتبعت سياسة التدرج لمواجهة نفوذ بريطانيا في المملكة، والحفاظ على المصالح الأمريكية، ففي البداية منعت بريطانيا من التحكم في النظام النقدي السعودي، بعد ذلك اقتسمت معها بشكل متساوٍ تقديم المساعدات إلى السعوديين بنظام التحويل المباشر من الولايات المتحدة إلى السعودية، وليس بنظام التحويل عبر بريطانيا، هذا النظام الأخير الذي كان يعود بمنافعه على بريطانيا، وليس على الولايات المتحدة التي تحملت تكاليف توفير تلك المساعدات في إطار برنامج الإعارة والتأجير.

وبناء على ذلك بدأت الولايات المتحدة في فبراير عام ١٩٤٣ في تقديم مساعدات برنامج الإعارة والتأجير بشكل مباشر إلى المملكة العربية السعودية، بدلاً من استخدام طريقة إعادة التحويل عبر بريطانيا، واستمر الجانبان الأمريكي والبريطاني في العمل بنظام برنامج الإمداد المشترك نسبة (٥٠/٥٠)، الذي وصلت قيمة ما تم تقديمه من مساعدات إلى السعودية بموجبه حوالي عشرة ملايين دولار في عام ١٩٤٥، تحملته الحكومتان الأمريكية والبريطانية بقيم متساوية[٢]، وبهذه الطريقة حظي الأمريكيون

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 889, From the Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, January 18, 1943, P. 857.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 898, From the Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Eddy), Washington, July 4, 1945, P. 919.

بمزيد من التقدير للجهود المبذولة في تقديم تلك المساعدات، ثم اتخذت الإدارة الأمريكية إجراءات أخرى لدعم نفوذهم لدى السعودية، ففيما يتعلق بنظام سداد ثمن السلع المقدمة بموجب برنامج الإعارة والتأجير، فقد قدمتها الحكومة الأمريكية بموجب خطة تسوية ما بعد الحرب في ضوء الوضع المالي في المملكة العربية السعودية، وذلك على خلاف بلدان أخرى في الشرق الأوسط، كانت تُباع السلع لها بموجب نظام الإعارة والتأجير نقدًا، وذلك لمكافحة الاتجاهات التضخمية في السعودية الناجمة عن الحرب، كما بدأت الحكومة الأمريكية تقديم مساعدات الإعارة والتأجير إلى السعودية بشكل فوري قبل إتمام عملية التفاوض لعقد اتفاقية إعارة وتأجير معها، وبدأتها بحوالي ستين شاحنة اعتبرتها دفعة أولى رمزية للمساعدات الأمريكية، جاءت هذه الدفعة الفورية بسبب الطلب الملح على النقل البري لنقل المواد الغذائية في المملكة(١)، ويعد القرار الأمريكي بتقديم مساعدات برنامج الإعارة والتأجير مباشرة إلى السعودية بمثابة نهاية للدور البريطاني وبداية الدور الأمريكي الاقتصادي والعسكري في السعودية، بل وفي منطقة الخليج العربي(٢). جدير بالذكر أن الملك عبد العزيز لم يرد أن يكون هناك وسطاء بينه وبين الأمريكيين؛ لئلا يكون للبريطانيين فضل عليه(٣). أي أن الملك عبد العزيز بن سعود فضَّل التعاون مع الولايات المتحدة على حساب بريطانيا، وهو مما مكّن صانع القرار الأمريكي من تنفيذ توجهه نحو تقديم

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 896, From the Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, February 26, 1943, P.P 861,862.

(٢) محمد حسن العيدروس – مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٩.

(٣) محمد بن على العبد اللطيف – مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩.

المساعدة مباشرة إلى السعودية وليس عبر بريطانيا، ولعل السبب في تفضيل السعودية المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة وليست المقدمة من بريطانيا، هو أن الولايات المتحدة لم يكن لها تاريخ طويل من الاستعمار في المنطقة بعكس بريطانيا، التي أذاقت المنطقة ويلات الاستعمار منذ القرن التاسع عشر.

تطور آخر على صعيد التنافس الأمريكي البريطاني حول النفوذ في السعودية وقع عام ١٩٤٥، حيث قررت الولايات المتحدة ألا تشارك أبدًا في الدعم الأمريكي البريطاني المشترك للسعودية بنظام (٥٠/٥٠) حيث ربطت مساعداتها الاقتصادية المستقلة بمصالحها الحيوية بعيدًا عن دوائر المصالح البريطانية، ثم توجهت نحو التفوق على بريطانيا في هذا الشأن، من خلال المزايدة عليها في قضية العمل على استقرار الاقتصاد السعودي، بالدولارات التي تنفق على السلع والخدمات الأميركية فقط[١]، وانتهي هذا التنافس باتفاق مع بريطانيا اعترفت فيه بالاهتمام الأساسي للولايات المتحدة بالاقتصاد السعودي، وأصدرت الحكومة البريطانية بيانًا صريحًا رحبت فيه بكل التحركات البناءة من جانب الولايات المتحدة للمساعدة في التنمية السعودية[٢]. وأعلنت أن التخلي عن مبدأ الشراكة المتساوية من شأنه أن يعطي انطباعًا حتميًا بالتنافس الأنجلو أمريكي الذي تسعى الحكومتان إلى تجنبه لأسباب سياسية، وقررت أن الإبقاء على تقديم المساعدات إلى

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 908, From the Minister in Saudi Arabia (Eddy) to the Secretary of State, Jidda, July 15, 1945, P. 930.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 908, From the Minister in Saudi Arabia (Eddy) to the Secretary of State, Jidda, July 15, 1945, P. 930.

السعودية بنسبة ٥٠/٥٠ لا يمنع حكومة الولايات المتحدة من تقديم مساعدة خاصة للمملكة العربية السعودية في أمور مثل تطوير المشاريع الثقافية، أو بناء الطرق، أو أي مشاريع أخرى قد ترغب حكومة الولايات المتحدة في مساعدة ابن سعود فيها(١).

وهذا ما كانت تصبو إليه الولايات المتحدة، حيث أرادت أن تكون مساعداتها الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، سواء كانت في شكل توفير ضروريات الحياة، أو تنمية الموارد الطبيعية والخدمات العامة، أو المساعدات المالية طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، مشروطة بمعاملة الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية على قدم المساواة مع بريطانيا وبدون تمييز في جميع المسائل السياسية والاقتصادية، بما في ذلك الاتصالات والنقل والتجارة، وأن هذا التوجه من شأنه أن يسمح للولايات المتحدة بمضاهاة بريطانيا أو استبدالها كداعم للاقتصاد السعودي، ولما كان النظام المعمول به في تقديم المساعدات الأمريكية إلى السعودية لا يسمح لها باستخدام تلك المساعدات في المساومة للحصول على امتيازات خلال عامي ١٩٤٣ و ١٩٤٤؛ بسبب أن تلك المساعدات كان يتم إقرارها في نهاية العام، وتتعلق بالعام التالي فقط؛ ولحل هذه المعضلة لجأت الولايات المتحدة إلى عقد الاتفاقيات التي تمتد لسنوات مع الجانب السعودي، والتي من شأنها أن تمكن حكومة الولايات المتحدة من جعل مساعداتها مشروطة بضمان مسبق من الحكومة السعودية بأنها ستحافظ على الباب المفتوح في وجه كل الجهود

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 856, From the British Embassy to the Department of State, Washington, April 18, 1945, P. 876.

التي تبذلها بريطانيا لإغلاق هذا الباب[١]. هكذا رضخت بريطانيا أمام المنافسة القوية المنظمة التي قامت بها الولايات المتحدة لإزاحة النفوذ البريطاني في السعودية واستبداله بنفوذ جديد لقوة صاعدة، راعت مصالحها الاقتصادية، وقدمت للسعوديين ما يحتاجون إليه سواء أثناء الحرب العالمية الثانية أو بعدها.

في حقيقة الأمر، كانت الولايات المتحدة ترى أن هناك دلائل تشير إلى أن المملكة العربية السعودية تحولت بسرعة إلى ساحة معركة نشطة في تنفيذ نظامين للسياسة الخارجية، النظام البريطاني الذي كان يهدف في الماضي إلى جعل البلدان التي يهتمون بها تعتمد إلى الأبد اقتصاديًا على الإمبراطورية، والنظام الأمريكي الذي يقوم على نية مساعدة البلدان النامية على مساعدة نفسها حتى تتمكن من وضع الأساس للاعتماد الحقيقي على الذات، ورأت أن النظام العالمي المستقر لا يمكن تحقيقه إلا في ظل النظام الأمريكي، واعتبرت الولايات المتحدة أن الصراع بين تطبيق هاتين السياستين في المملكة العربية السعودية لا يعمل ضد الرفاهة الأساسية للبلاد فحسب، بل إنه يلحق الضرر بهيبة الأساليب الغربية في هذه الدولة العربية النموذجية؛ ونجحت في حل وتسوية هذا الصراع مع لندن على الفور، وهو ما يمثل عاملاً إيجابيًا نحو تحديد مسار التعاون الأنجلو أمريكي في مختلف أنحاء العالم في فترة ما بعد الحرب، أدت هذه التسوية إلى الحكم على كل مشكلة تتعلق بالمساعدات الأجنبية ومدى مساهمتها في الرفاهة الأساسية للبلاد سواء

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 928, From the Minister in Saudi Arabia (Eddy) to the Secretary of State, Jidda, September 13, 1945, P. 955.

فيما يتصل بتقدمها الداخلي أو بعلاقاتها مع البلدان الأخرى، ثم السعي إلى تنفيذ القرارات التي يتم التوصل إليها بروح التعاون وليس المنافسة[١]. فالتنافس الأمريكي البريطاني حول النفوذ في السعودية قاد الإنجليز نحو احترام مصالح البلاد المتلقية للمساعدات ورفاهيتها، سواء في السعودية أو غيرها، وهو أمر جديد بالنسبة لبريطانيا التي أذاقت مستعمراتها صنوفًا من الظلم والاستعباد.

جدير بالذكر أن هذه المشكلة أكبر من حدود المملكة العربية السعودية؛ لأنها تتعلق بجوهر العمل الذي قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في مختلف أنحاء العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن الوضع في المملكة العربية السعودية – بما ينطوي عليه من وجود مصالح أمريكية مهمة ومتزايدة في دولة كانت الولايات المتحدة حتى وقت قريب تقف بمعزل عنها، وكانت بريطانيا العظمى تبدي اهتمامها بها بطريقة عملية – يوفر مجالاً جاهزًا للصراع بين النظامين السياسيين اللذين تم توضيحهما أعلاه، وبالتالي فإنه يمثل ضرورة للتوصل إلى بعض التفاهم الذي قد يتعاون على أساسه البلدان هناك وفي أماكن أخرى[٢]. خاصة أن البريطانيين رحبوا بانضمام الولايات المتحدة إلى مساعدة الملك ابن سعود؛ لأنهم لا يريدون له أن يشعر بأنه مدين لهم إلى حد كبير، وهو الشعور الذي قد يدفعه ذات يوم إلى الانضمام إلى خصوم بريطانيا،

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume V, Diplomatic Papers, 1944, The Near East, South Asia, and Africa, The Far East, Document No. 754, From the Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, April 25, 1944, P. 691.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume V, Diplomatic Papers, 1944, The Near East, South Asia, and Africa, The Far East, Document No. 754, From the Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, April 25, 1944, P. 691.

ويريدون أيضًا تجنب المساس بمكانته كزعيم مستقل للعرب[١]، أي أن بريطانيا تراجعت عن الاستمرار في منافسة الولايات المتحدة على النفوذ في السعودية، حتى لا يخسر الجانبان الأمريكي والبريطاني هذا النفوذ، ومن ثم يفوز خصومهما به.

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume III, Diplomatic Papers, 1941, The British Commonwealth; The Near East and Africa, Document No. 662, Memorandum of Conversation, by Mr. John D. Jernegan of the Division of Near Eastern Affairs, Washington, August 7, 1941, P. 644.

المبحث الثالث

مساعدات برنامج الإعارة والتأجير

إلى السعودية وأثرها في العلاقات مع الولايات المتحدة

تعددت المجالات التي غطتها مساعدات برنامج الإعارة والتأجير الأمريكي إلى السعودية، حيث شملت المجالات الاقتصادية والعسكرية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

المساعدات في مجال الأزمة النقدية:

خلال الحرب العالمية الثانية عانت المملكة العربية السعودية من أزمة نقدية كبيرة، تمثلت في حاجتها الفورية إلى الفضة وضرورة توفيرها من أجل التخفيف من النقص في العملات المعدنية، ومساعدتها في وضع برنامج نظام مالي ونقدي طويل المدى، سليم وقابل للتطبيق[١]، يقوم على أساس إصدار عملة ورقية، وإنشاء بنك في السعودية، وأن الزيادة الكبيرة المتوقعة في أعداد الموظفين الأميركيين والسعوديين في شركات النفط من شأنها أن تخلق عددًا كبيرًا من العملاء لهذا البنك[٢]، إلا أن عملية إصدار عملة ورقية، لم تكن مطلوبة على وجه عاجل خلال عام ١٩٤٣، حيث إن الولايات المتحدة وفّرت احتياجات المملكة العربية السعودية من الفضة من خلال برنامج الإعارة والتأجير[٣].

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 923, Memorandum of Conversation, by Mr. W. Leonard Parker of the Division of Near Eastern Affairs, Washington, July 15, 1943, P. 876.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 924, Memorandum of Conversation, by Mr. W. Leonard Parker of the Division of Near Eastern Affairs, Washington, July 17, 1943, P. 878.

(3) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 956, Memorandum of Conversation, by Mr. Paul F. McGuire of the Office of the Adviser on International Economic Affairs (Feis), Washington, September 17, 1943, P. 903.

فقد وافقت الولايات المتحدة على توفير الفضة اللازمة لسك الريال السعودي بموجب إجراءات الإعارة والتأجير، بعد أن ضمنت التزام السعودية بإعادتها عينًا، وفي الوقت المناسب، من خلال الثروة المحتملة التي قد تتراكم على الحكومة السعودية من عائدات النفط، وأن هذه العائدات النفطية ستساعد بشكل كبير في تحديث هذه الدولة البدوية، وخلص الجانب الأمريكي إلى أن توفير الفضة قد لا يُعَد سوى "حقنة في الذراع"(١)، معتبرًا أن توفيرها سيكون بمثابة خطوة أولية في إنشاء نظام نقدي سعودي مستقل يمكن من خلاله الحصول على العملة السعودية مباشرة مقابل الدولار(٢)، علمًا بأن نظام برنامج الإعارة والتأجير كان يوجب على الدول المستفيدة منه رد قيمة الفضة المقدمة نقدًا، أو تحويل قمتها النقدية إلى بريطانيا، إلا أنها استثنت السعودية من ذلك، وتجنبت إثارة آمال الملك عبد العزيز بن سعود، الذي كان يتطلع إلى أكثر من ذلك، وطمأنته إلى أن احتياجات بلاده ستحظى بأقصى قدر من الاهتمام، وأنها تعتزم توفير مثل هذه الإمدادات حسبما تسمح الظروف(٣). فاستثناء السعودية من نظام رد قيمة الفضة نقدًا، والاكتفاء بردها عينًا، هي محاولة من الجانب الأمريكي لكسب ثقة السعوديين، من خلال إظهار بأن الولايات تدرك الأزمة النقدية التي تمر بها السعودية، وتحاول المساعدة في الخروج منها، وهو ما يعود بمردود إيجابي

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 924, Memorandum of Conversation, by Mr. W. Leonard Parker of the Division of Near Eastern Affairs, Washington, July 17, 1943, P. 878.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 986, From the Secretary of State to the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose), Washington, December 18, 1943, P. 919.

(3) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 898, From the Acting Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, March 11, 1943, P. 864.

على العلاقات بين الجانبين، ويساعد الولايات المتحدة على التخلص من النفوذ البريطاني في المملكة.

من جانبها التزمت المملكة العربية السعودية بعدم نقل – دون موافقة الولايات المتحدة – ملكية أو حيازة أية مادة أو معلومات دفاعية عن طريق الهبة أو البيع أو غير ذلك، أو تسمح باستخدامها من قبل أي شخص ليس ضابطًا أو موظفًا أو وكيلًا للمملكة العربية السعودية؛ كما التزمت السعودية بحماية حقوق أي مواطن أمريكي يتمتع بحقوق براءة اختراع في أي مادة دفاعية أو معلومات دفاعية بشكل كامل وذلك وفقًا لما نص عليه قانون الإعارة والتأجير الصادر في ١١ مارس ١٩٤١[١]. في فبراير ١٩٤٣ تسلمت الحكومة السعودية أول كمية من الفضة، قُدرت بحوالي خمسة ملايين ريال جديدة تم سكّها في الهند، ووزعتها الحكومة السعودية لدفع الرواتب المتأخرة لعدة أشهر، مما ترك الخزانة فارغة[٢]، وقد تحملت المملكة المتحدة تكاليف سك العملة، وتكاليف نقلها في مقابل قرض إقراض وتأجير متبادل من الولايات المتحدة [٣]، في أبريل ١٩٤٣، تسلمت السعودية حوالي

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 905, From the Secretary of State to the Chargé in Saudi Arabia (Shullaw), Washington, April 21, 1943, P. 867.
Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 932, From the Saudi Arabian Acting Minister for Foreign Affairs (Yassin) to President Roosevelt, Jidda, July 31, 1943, P. 884.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 891, From the Chargé in Saudi Arabia (Shullaw) to the Secretary of State, Jidda, February 10, 1943, P. 858.

(3) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 947, From the Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, September 10, 1943, P. 897.

مائة ألف جنيه ذهبي[١]، ورغم ذلك استمرت الأزمة، وانخفضت قيمة الريال إلى ٥٤,٥٤ سنتًا[٢]، خلال شهر يوليو أعارت وزارة الخزانة الأمريكية سبعة ملايين وخمسمائة ألف أوقية من الفضة، بقيمة تزيد قليلاً عن الثلاثة ملايين دولار، وعندما نشأت مشكلة أن القوالب التي سُكَّت بها العملات السعودية موجودة في الهند، وأن دور السك الهندية كانت تعمل بكامل طاقتها، توجهت وزارة الخزانة الأمريكية نحو نقل القوالب الموجودة في الهند جوًا إلى الولايات المتحدة، ولما اعترض البريطانيون على التنازل عن القوالب، تم إرسال عينات من العملات المعدنية إلى الجانب الأمريكي؛ لدراسة إمكانية صنع قوالب منها في الولايات المتحدة[٣]، ولتلبية احتياجات السعودية المالية بقية عام ١٩٤٣، قدمت الولايات المتحدة حوالي خمسة ملايين أوقية من الفضة[٤]. إذًا تنوعت المساعدات الأمريكية في إطار برنامج الإعارة والتأجير للمساهمة في القضاء على الأزمة النقدية في السعودية خلال عام ١٩٤٣ بين الفضة اللازمة لسك الريالات السعودية، أو ريالات سعودية مسكوكة، أو جنيهات ذهبية، ويعد لك مؤشرًا إيجابيًا على

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 906, From the Chargé in Saudi Arabia (Shullaw) to the Secretary of State, Jidda, April 22, 1943, P. 868.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 917, From the Appointed Minister Resident in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State, Jidda, June 24, 1943, P. 872.

(3) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 926, Memorandum of Conversation, by Mr. Paul F. McGuire of the Office of the Adviser on International Economic Affairs (Feis), Washington, July 24, 1943, P. 881.

(4) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 937, From the Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, August 17, 1943, P. 891.

سعي الولايات المتحدة سعيًا حثيثًا نحو القضاء على الأزمة النقدية السعودية في أولى سنوات استفادة المملكة من برنامج الإعارة والتأجير.

وفي عام ١٩٤٤ كانت السعودية في حاجة إلى الفضة بما يعادل لسك خمسة وعشرين مليون ريال جديد لتلبية احتياجاتها من العملة داخليًا، وقد لجأت إلى الولايات المتحدة لتوفير ذلك(١)، التي وافقت بدورها بشرط أن يتم سداد الريالات بمعدل ٣٠ سنتًا أمريكيًا لكل ريال، أي أن كل اثني عشر دولارًا أمريكيًا يقابلها أربعين ريالًا سعوديًا(٢)، وتنفيذًا لذلك، قامت وزارة الخزانة الأمريكية بإقراض وتأجير حوالي ثلاثة ملايين ونصف أوقية إضافية من الفضة؛ لسك عشرة ملايين ريال، بيعت بمعدل ثلاثين سنتًا أمريكيًا للريال الواحد إلى البعثات الأجنبية والشركات التجارية، واشترطت أن يترك ملك السعودية وديعة لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بقيمة ٦٠% من العائدات الدولارية من بيع جميع الريالات المعارة والمؤجرة إلى المملكة العربية السعودية لغرض الحصول على الفضة لإعادتها إلى وزارة الخزانة الأمريكية، وأن تدفع المملكة العربية السعودية تكاليف سك وشحن الريالات إلى جدة من العائدات الدولارية من بيع الريالات، والتي ستكون أعلى من المبلغ المخصص لشراء الفضة لإعادتها إلى وزارة الخزانة الأمريكية(٣)، من جانبها وافقت الحكومة

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 980, From the Chargé in Saudi Arabia (Shullaw) to the Secretary of State, Jidda, December 1, 1943, P. 915.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 983, From the Secretary of State to the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose), Washington, December 15, 1943, P. 917.

(3) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume V, Diplomatic Papers, 1944, The Near East, South Asia, and Africa, The Far East, Document No. 738, From the Secretary of State to the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose), Washington, March 23, 1944, P. 678.

السعودية على تلك الشروط[١]، وكان الجانبان السعودي والأمريكي قد اتفقا على إعادة الفضة عينًا إلى الولايات المتحدة في خلال خمس سنوات من نهاية الحرب[٢]، بعد انتهاء حالة الطوارئ الوطنية القائمة آنذاك في الولايات المتحدة، ويجوز تمديد هذه الفترة بموافقة كل من الحكومتين لمدة عامين إضافيين، إذا كانت ظروف العرض العالمي من الفضة تجعل ذلك مستحسنًا[٣]. إن وضع الولايات المتحدة إطارًا زمنيًا تقوم فيه السعودية برد الفضة الأمريكية عينًا إلى الحكومة الأمريكية في خلال سبع سنوات تبدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، يعد تيسيرًا مهمًا قدمته الولايات المتحدة إلى السعودية؛ للتخفيف من وطأة الأزمة النقدية، وللتعبير عن اهتمام الولايات المتحدة تقوية علاقتها مع السعودية، ليس فقط على المدى القريب وقت الحرب، ولكن على المدى البعيد خلال الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب.

شهد عام ١٩٤٥ وفاة الرئيس الأمريكي روزفلت، وفيه تطلعت السعودية إلى أن يعمل سلفه الرئيس ترومان، على استمرار الدعم الأمريكي لها ضمن برنامج الإعارة والتأجير، خاصة مع استمرار تضرر اقتصادها بسبب الحرب، وكذلك آفة الجراد التي وقعت خلال عام ١٩٤٥[٤]؛ مما أدى

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume V, Diplomatic Papers, 1944, The Near East, South Asia, and Africa, The Far East, Document No. 742, From the Secretary of State to the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose), Washington, April 12, 1944, P. 682.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 938, From the Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, August 17, 1943, P. 892.

(3) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 949, From the Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, September 11, 1943, P. 899.

(4) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 904, From the King Abdul Aziz ibn Saud of Saudi Arabia to President Truman, Riad, July 1945, P. 927.

إلى عجز كبير في الميزانية السعودية، استمر على مدى السنوات الخمس التالية[١]، وتطلب مواجهته تمويلا تراوح بين خمسة عشر إلى ستة عشر مليون دولار[٢]؛ ولذلك طلبت السعودية من الجانب الأمريكي تنفيذ برنامج من المساعدات المالية الأمريكية طويل المدى، هو برنامج غير مسبوق في تاريخ الولايات المتحدة التي وضعته الإدارة الأمريكية تحت دراسة جادة[٣]، للتوفيق بين متطلبات الحكومة السعودية المالية لسد العجز، والقدرة على رد الأموال الأمريكية المقدمة في إطار قانون الإعارة والتأجير، وقد قدرت تلك الدراسة أن نفقات الحكومة السعودية اللازمة للحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي سوف تتجاوز الإيرادات بنحو أحد عشر مليون دولار في عام ١٩٤٦، وسبعة ملايين دولار في عام ١٩٤٧، وخمسة ملايين دولار في عام ١٩٤٨، ومليوني دولار في عام ١٩٤٩، وتوقعت أن تبلغ ميزانية المملكة العربية السعودية حوالي خمسة وعشرين مليون دولار خلال فترة السنوات الأربع، وبحلول عام ١٩٥٠، ستكون الميزانية متوازنة، وخلال السنوات الأربع التالية يظهر فائض في الإيرادات يتجاوز إجمالي النفقات بما يعادل ثلاثة ملايين دولار على الأقل سنويًا [٤]، وفي إطار هذه الدراسة وافق الرئيس ترومان في

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No.882, Memorandum of Conversation, by the Assistant Secretary of State (Acheson), Washington, May 28, 1945, P.903.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 857, From the Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Eddy), Washington, April 18, 1945, P. 878.

(3) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 890, From the Acting Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Eddy), Washington, June 18, 1945, P. 909.

(4) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 933, Memorandum by the Director of the Office of Financial and Development Policy (Collado) to the President of the Export-Import Bank of Washington (Taylor), Washington, October 19, 1945, P. 961.

٢٩ أغسطس ١٩٤٥، على استمرار العمل باتفاقية الإعارة والتأجير مع السعودية طوال بقية عام ١٩٤٥[١]، وخصص حصة قُدرت بخمسة ملايين دولار أمريكي من برنامج الإمدادات المشترك للمملكة العربية السعودية لعام ١٩٤٥، بالإضافة إلى برنامج المساعدات الأمريكية التكميلي بقيمة عشرة ملايين ريال سعودي وثلاثة ملايين دولار أمريكي من السلع[٢]. رغم حرص الولايات المتحدة على تقديم المساعدات اللازمة إلى السعودية في إطار الإعارة والتأجير، إلا أن الباب لم يكن مفتوحًا بشكل مطلق، بل إن حجم تلك المساعدات كان يتحدد بناء على قدرة الحكومة السعودية على السداد، ومردود ذلك على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المملكة.

لقد وفرت الولايات المتحدة تلك الموارد لسد هذا العجز، معتبرةً أن استقرار المملكة العربية السعودية يمثّل أهمية حيوية للمصالح الأمريكية؛ بسبب موقعها الاستراتيجي فيما يتصل بحرب المحيط الهادئ، ومواردها النفطية الهائلة التي ربطتها مباشرة بمساعداتها المقدمة إلى السعودية وفق ترتيبات من شأنها أن توفر احتياطيًا كبيرًا من النفط السعودي للاستخدام المستقبلي اللازم للجيش والبحرية الأمريكية، ووضعت الإدارة الأمريكية نظامًا يمنع تقديم المساعدات إلا حسب الحاجة، وتحت إشراف خبراء أميركيين أرسلتهم إلى المملكة العربية السعودية لمساعدتها في إدارة ماليتها العامة[٣]، وكانت الولايات المتحدة على دراية بكميات النفط المختلفة التي تم

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 934, From the Secretary of State to the Secretary of the Treasury (Vinson), Washington, October 22, 1945., P. 964.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 909, From the Acting Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Eddy), Washington, July 16, 1945, P. 931.

(3) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 880, Memorandum by the Acting Secretary of State to President Truman, Washington, 23 May 1945, P. 901.

اكتشافها بالفعل في المنطقة ومواقع الامتيازات المختلفة [١]. وهو ما شجعها على اعتماد برنامج تكميلي لدعم السعودية في إطار الإعارة والتأجير خلال عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥، تضمن شاحنات، وورق، ومعدات ولوازم زراعية، ومعدات راديو واتصالات، وسيارات ركاب، تراوح إجمالي قيمتها من (١,٦٤٧,٥٠٠) مليون وستمائة وسبع وأربعين ألفًا وخمسمائة دولار أمريكي إلى (٢,٠٤٧,٥٠٠) مليونين وسبعة وأربعين ألفًا وخمسمائة دولار أمريكي، وتدخل تلك العناصر ضمن البرنامج التكميلي الأمريكي[٢].

ومع قرب انتهاء العمل بقانون الإعارة والتأجير المقرر في عام ١٩٤٥، بدأ الجانب الأمريكي ينظر بشكل نشط في وسائل تقديم المساعدة المالية بعد انتهاء هذا القانون[٣]، وبالفعل تم استثناء المملكة العربية السعودية من إنهاء العمل بقانون الإعارة والتأجير على الرغم من التوقف العام[٤]، وأُبلغت الحكومة السعودية أنه بتوجيه من الرئيس الأمريكي يتم تنفيذ برنامج الإعارة والتأجير بالكامل الذي تم تنفيذه في عام ١٩٤٥[٥].

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 882, Memorandum of Conversation, by the Assistant Secretary of State (Acheson), Washington, May 28, 1945, P. 903.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 898, From the Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Eddy), Washington, July 4, 1945, P. 919.

(3) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 920, From the Secretary of State to the Ambassador in the United Kingdom (Winant), Washington, August 8, 1945, P. 941.

(4) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 924, From the Assistant Secretary of State (Clayton) to the Foreign Economic Administrator (Crowley), Washington, September 4, 1945, P. 952.

(5) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 946, From the Minister in Saudi Arabia (Eddy) to the Secretary of State, Jidda, December 17, 1945., P. 977.

فرغم انتهاء الحرب العالمية مع المحور في ١٤ أغسطس ١٩٤٥، لم تتقلص العلاقات الأمريكية السعودية التي نشطت وقويت خلال تلك الحرب، هذا الاهتمام الأمريكي الجديد بالسعودية كان جليًا في وضع وزارة الخارجية الأمريكية خطة تم بموجبها تزويد الولايات المتحدة للسعودية بمساعدة وصلت إلى خمسة وعشرين مليون دولار خلال خمس سنوات تنتهي في ديسمبر ١٩٥٠، علمًا بأن تاريخ الولايات المتحدة لم يتضمن ما يؤكد أنها اضطلعت بتقديم مثل هذه المساعدة الاقتصادية لدولة أجنبية في زمن السلم(١). إلا أنها في حالة السعودية قدمت تلك المساعدات بهذا الحجم وقت السلم، إدراكًا منها بأنه سيدعم نفوذها داخل المملكة، ويساعدها على منافسة النفوذ البريطاني، ويدعم مصالحها الاقتصادية في تلك الدولة ذات الأهمية الاستراتيجية.

المساعدات في المجال الزراعي:

كان الملك عبد العزيز بن سعود يتطلع إلى تحويل الاقتصاد السعودي من اقتصاد بدوي إلى اقتصاد زراعي(٢)؛ وقد نجح في الاستفادة من دعم الولايات المتحدة لتحقيق هذا التطلع، حيث وصلت في عام ١٩٤٢ أول بعثة حكومية أمريكية إلى الرياض مع مجموعة من خبراء الزراعة الأمريكيين للبحث والتنقيب عن مصادر المياه في نجد(٣)، وهي بمثابة بعثة

(١) دانا علي صالح البرزنجي – السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر – مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية – السليمانية / العراق ٢٠٠٩، ص ٢١.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 924, Memorandum of Conversation, by Mr. W. Leonard Parker of the Division of Near Eastern Affairs, Washington, July 17, 1943, P. 878.

(٣) وليد حمدي الأعظمي – العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في الوثائق غير المنشورة ١٩٦٥–١٩٩١ – دار الحكمة للنشر – لندن ١٩٩٢، ص ٨.

استطلاعية لاستكشاف ما يمكن أن يقدمه الخبراء الأمريكيون في المجال الزراعي للجانب السعودي، تمهيدًا لإرسال بعثات أخرى تساعد على تنمية النشاط الزراعي، وتحقق تطلعات الملك السعودي.

فبعد ضم السعودية للاستفادة من برنامج الإعارة والتأجير، وصلت في ١٦ سبتمبر ١٩٤٤ بعثة زراعية أمريكية أخرى إلى منطقة "الخرج" في السعودية(١)، التي تبعد حوالي خمسة وأربعين ميلاً إلى جنوب شرق مدينة الرياض، ومنطقة الخرج هذه يوجد بها منابع مائية طبيعية تختلف في قطرها من ٥٠٠-١٥٠٠ قدم، ووجود هذه المنابع والمياه الكثيرة في تلك المنطقة من المملكة يساعد على القيام بزراعة مساحة كبيرة من الأراضي في المنطقة، كانت البعثة الزراعية مكونة من كارل سي توتشل Carl C. Tutchel كرئيس، وعضوية كل من ألبرت ل واتين Albert L Watten كبير المهندسين في مكتب الشئون الهندية (مكتب خاص بدراسة شئون الهنود الحمر بالولايات المتحدة) بوزارة الداخلية الأمريكية، وكذلك جيمس جي هاملتون James G. Hamilton من قسم المحافظة على التربة التابع لوزارة الزراعة الأمريكية، وقد اختير أعضاء تلك البعثة من الخبراء الزراعيين الذين لهم تجربة في الشئون الزراعية بالمناطق الجنوبية الغربية من الولايات المتحدة، وتلك المناطق التي تتشابه مع المملكة العربية السعودية في ظروفها الجوية ومناخها، وللصرف على هذه البعثة اعتمدت الحكومة الأمريكية مبلغ يقدر بخمسين ألف دولار أمريكي من مخصصات الرئيس الأمريكي(٢).

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 889, Memorandum of Conversation, by the Assistant Secretary of State (Acheson), Jidda, June 16, 1945, P. 908.

(٢) محمد النيرب – أصول العلاقات السعودية الأمريكية – مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٩٤، ص ١٣٦.

أثنى الملك عبد العزيز بشدة على أفراد بعثة منطقة "الخرج" الزراعية، وعلى العمل الذي تم إنجازه، حيث إنه بحلول منتصف عام ١٩٤٥، انتهت البعثة من حفر قنوات الري، وتركيب المضخات، وزراعة مجموعة متنوعة من الحبوب والخضروات والمحاصيل الورقية وأشجار النخيل وغيرها من الأشجار المثمرة بنجاح على مساحة ألفي فدان؛ فكان نجاح البعثة الزراعية الأميركية ملحوظًا، على الرغم من الإعاقات الكبيرة التي شملت تفشي الجراد بشكل كارثي تقريبًا، بالإضافة إلى التأخير الطويل في استلام أدواتها ومعداتها ووسائل نقلها الأساسية؛ ولذلك حظيت باهتمام الجميع، وتطلعوا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرارها في نهاية فترة العقد التي تبلغ ثمانية عشر شهرًا، وذكر أعضاء البعثة عدة نقاط لابد من وضعها في الاعتبار عند اتخاذ قرار بتمديد عملها، منها: إن التخطيط لمهمة أكثر ديمومة أو أكبر حجمًا لابد وأن ينتظر توفر الموارد المالية اللازمة لبرنامج التنمية في المملكة العربية السعودية، قبل أن يتسنى تقييم أبعاد أي تعاون زراعي أميركي أكثر ديمومة، ولا يجوز أن يقتصر الجهد المستقبلي الأطول أمدًا على ميزانية حربية أو وكالة، بل لابد وأن يكون جزءًا من برنامج وطني يتم التخطيط له مع الملك، وأن هذا البرنامج الزراعي لابد وأن يكون برنامجًا يريده الملك نفسه، وليس برنامجًا يتم ابتكاره عن بعد وتقديمه إليه، والواقع أن البعثة في الخرج حددت النموذج الذي أراده الملك: مشروع حكومي سعودي، يرعاه ويحميه الملك، ويكون الموظفون فيه مسؤولين أمامه في نهاية المطاف[1]. لقد أراد الملك عبد العزيز تنمية حقيقية للنشاط الزراعي

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 889, Memorandum of Conversation, by the Assistant Secretary of State (Acheson), Jidda, June 16, 1945, P. 908.

في السعودية، ومن ثم تنويع موارد الاقتصاد السعودي، بحيث لا يعتمد على مورد واحد أو اثنين، كالنفط أو الحج، فإذا تأثر هذا المورد لأسباب داخلية أو خارجية، دخلت البلاد في أزمة تضطرها لطلب المساعدة من الخارج، فالملك عبد العزيز أراد ألا تتكرر الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها بلاده مع انطلاق الحرب العالمية، التي أثرت سلبًا على موارد المملكة من النفط والحج.

وفي ٨ يوليو ١٩٤٥ أعرب الملك عبد العزيز عن رضاه عن إنجازات بعثة "الخرج"، وطلب أن يستمر عملها بعد الثمانية عشر شهرًا التي خطط لها في الأصل، وعبّر عن رغبته الشديدة في موافقة الولايات المتحدة على تمديد التعاون في المجال الزراعي قائلاً: "أجد نفسي مضطرًا إلى انتظار اليوم والظروف التي ستسمح بالتعاون من خلال الوكالات المدنية، ولدينا نموذج في البعثة الزراعية الأمريكية في الخرج، والتي آمل أن تجد حكومتكم الوسائل لإطالتها وتوسيعها وتجهيزها، وأنا معجب بشدة بأولئك الأمريكيين الرائعين الذين يعملون يوميًا في الحقول مع العرب لجلب المزيد من الغذاء من التربة، إنهم رموز إنسانيتنا المشتركة وكفاحنا، وهم نماذج للتعاون المدني والأخوي الذي آمل أن يزداد ويتضاعف بين شعبينا"[١]. وفي نهاية المطاف انتهت مهمة البعثة الزراعية في الخرج في يونيو ١٩٤٦، وعاد الموظفون الأمريكيون إلى الولايات المتحدة، واستمرت أعمال المشروع بعد ذلك من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية[٢].

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 910, From the Minister in Saudi Arabia (Eddy) to the Secretary of State, Jidda, July 18, 1945, P. 932.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 926, From the Acting Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Eddy), Washington, September 12, 1945, P. 953.

ويعد الدعم الأمريكي للسعودية في المجال الزراعي المتمثل في بعثة "الخرج" الزراعية الأمريكية خروجًا عما استهدفته الولايات المتحدة من مساعداتها الغذائية الخارجية، حيث إن الحكومة الأمريكية استخدمت المساعدات الغذائية كوسيلة لثني الحكومات الأجنبية عن حماية التنمية الزراعية لديها؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وإطعام شعوبها، أي أن الولايات المتحدة استهدفت من تلك المساعدات تعزيز الصادرات الزراعية الأميركية، وليس القطاعات الزراعية في "متلقي المساعدات"(١). وهذا يدل على إدراك الملك عبد العزيز ابن سعود وحرصه على المصالح الاقتصادية لبلاده، حيث تمسك بتلك البعثة، وطالب بمزيد من التعاون في هذا المجال، وتكرار تلك التجربة.

المساعدات في المجال العسكري:

في ٧ يونيو ١٩٤٣، قدمت السعودية إلى الجانب الأمريكي قائمة بالمساعدات والمعدات العسكرية المطلوبة بموجب الإعارة والتأجير، تضمنت تلك القائمة ثماني فئات هي: معدات لتصنيع الخراطيش والأسلحة، معدات لإصلاح الأسلحة، بنادق وخراطيش، الدبابات والسيارات المسلحة والمدرعة للاستخدام في السهول وعلى الأراضي الوعرة وفي الرمال، بنادق خفيفة للاستخدام في حالات الطوارئ، مدافع مضادة للطائرات خفيفة يمكن نقلها بواسطة الجمال أو الشاحنات، طائرات لنقل البريد داخل البلاد ولأغراض أخرى، فنيون لإعطاء التعليمات حول كيفية استخدام كافة المعدات، وحددت السعودية الكميات المطلوبة مما سبق بحيث تكفي لقوة حربية تبلغ مائة ألف

(1) Chen, Shuoying, Super Imperialism: The Origin and Fundamentals of U.S. World Dominance, London, UK, Journal of World Review of Political Economy, Pluto Journals Publishing, Vol. 1, Summer 2010, P.341.

رجل[١]. يلاحظ أن ما طلبته السعودية من معدات وأسلحة كانت متواضعة، ولا تمثل عبئًا كبيرًا على الولايات المتحدة، وتؤكد بأن السعودية خلال الحرب العالمية الثانية كانت بمثابة منطقة خدمات لوجيستية لصالح قوات الحلفاء، وليست منطقة أعمال قتالية بمفهومها العام.

على الجانب الآخر، كانت الولايات المتحدة تعمل على قمع أو السيطرة على تجارة الأسلحة من وإلى شبه الجزيرة العربية، ومنع وصول كميات غير مناسبة إلى هناك قدر الإمكان؛ ولذلك كانت تدقق في كمية الأسلحة التي يمكن أن تقدمها للسعودية في إطار برنامج الإعارة والتأجير؛ فعلى الرغم من رغبة السعودية في امتلاك أسلحة ومعدات عسكرية كافية؛ للتمكن من الحفاظ على النظام بين أبناء القبائل في جميع أنحاء الدولة، إلا أن الجانب الأمريكي لم يكن يرغب في تزويدها بمزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية أكثر مما هو ضروري تمامًا للحفاظ على النظام الداخلي، ورأت أن الإفراط في توريد الأسلحة إلى السعودية خلال الحرب العالمية الثانية قد يؤدي إلى نتائج غير مواتية للأمن العام في الشرق الأوسط؛ وذلك لعدة أسباب، منها: أولا، أنه من المستحيل التنبؤ بكيفية استخدام هذه الأسلحة في فترة عدم اليقين السياسي في شبه الجزيرة العربية والتي من المرجح أن تلي وفاة ابن سعود، ثانياً، قد يكون لاستحواذ ابن سعود على كميات كبيرة من الأسلحة تأثير مثير للقلق في البلدان المجاورة، ثالثاً، هناك احتمال تهريب الأسلحة إلى فلسطين في حال وقوع اضطرابات بين العرب واليهود، ووفق هذه المعطيات، توصلت الولايات المتحدة إلى أنه لا ينبغي تزويد ابن سعود بأكثر من: خمسين سيارة استطلاع خفيفة مع التسليم الفوري لعدد

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 920, From the Appointed Minister Resident in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State, Jidda, July 9, 1943, P. 874.

خمسمائة مدفع رشاش خفيف، بالإضافة إلى عشرة آلاف بندقية وذخيرة خلال عام ١٩٤٣، وكانت السعودية آنذاك في وضع لن يسمح لها بدفع ثمن هذه المواد(١). فالولايات المتحدة قدمت المعدات والأسلحة إلى السعودية بحذر، حيث كانت تخشى أن تستخدم تلك الأسلحة ضد سياستها العسكرية في المنطقة أو تهدد مصالحها الاقتصادية.

ونظرًا لقلة المعدات التي توجهت الولايات المتحدة نحو تزويد ابن سعود بها، طلبت السعودية إرسال بعثة عسكرية أمريكية لتحديد احتياجات الملك والدور الذي يجب أن يلعبه الأمريكيون من خلال الإعارة والتأجير في توفيرها، وقد وافقت الولايات المتحدة على إرسال تلك البعثة؛ نظرًا للمصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية تلك المصالح التي ترتبط بالجهود الحربية الأمريكية بطريقة مهمة(٢)، ضمت تلك البعثة ضمن أعضائها فني راديو لتحديد الأجزاء الجديدة اللازمة للحفاظ على محطات الراديو الحكومية السعودية القائمة في الخدمة، وسمحت له السلطات السعودية بالوصول إلى جميع المحطات والمعدات(٣)، وقد وصلت البعثة العسكرية الأمريكية مدينة جدة في ١٢ ديسمبر ١٩٤٣(٤)، واستقبلت بحفاوة بالغة، وتركت انطباعًا

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 933, From the Ambassador in the United Kingdom (Winant) to the Secretary of State, London, August 3, 1943, P. 888.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 965, From the Acting Secretary of State to the Ambassador in the United Kingdom (Winant), Washington, October 23, 1943, P. 908.

(3) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 973, From the Acting Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, November 9, 1943, P. 911.

(4) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 972, From the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State, Jidda, November 8, 1943, P. 910.

ممتازًا لدى الملك وعلى نحو عام أيضًا[١]. الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة نسقت مع بريطانيا بشأن تقديم الأسلحة إلى السعودية، حيث توافق الجانبان على التعامل بنسبة ٥٠/٥٠ خلال عملية توريد الأسلحة للجانب السعودي، وأن الكمية المثالية التي ينبغي تقديمها تكون كافية للحفاظ على الأمن الداخلي، ولكن ليس أكثر من ذلك[٢]. بحيث تُمكنها تلك الكمية من القيام فقط بدورها كداعم لوجيستي لقوات الحلفاء العاملة في المنطقة، ولا تساعدها على الدخول في صراع مع القوى الإقليمية الأخرى المنافسة لها، هذا الصراع إذا وقع من الممكن أن يهدد استقرار المنطقة، ما سيعود بنتائج سلبية على العمليات العسكرية لقوات الحلفاء فيها.

وفي عام ١٩٤٤، تسلمت الحكومة السعودية من الولايات المتحدة حوالي ألف وستمائة وسبع وستين بندقية مع ملحقاتها، بالإضافة إلى ثلاثمائة وخمسين ألف طلقة ذخيرة عيار ٣٠ مل، تبعتها بعثة عسكرية أمريكية مكونة من ثمانية ضباط وأربعة مجندين لتدريب الجيش السعودي على استخدام وإصلاح وصيانة البنادق، وأي معدات عسكرية أخرى، وفي الوقت ذاته، تسلمت السعودية شحنة مماثلة من البنادق والذخيرة من الجيش البريطاني[٣]، وفي عام ١٩٤٥جاءت المساعدة المقدمة إلى المملكة العربية

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 985, From the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State, Jidda, December 16, 1943, P. 918.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume IV, Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Document No. 981, From the First Secretary of the British Embassy (Hayter) to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling), Washington, December 4, 1943, P. 916.

(3) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume V, Diplomatic Papers, 1944, The Near East, South Asia, and Africa, The Far East, Document No. 739, From the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State, Jidda, March 29, 1944, P. 679.

السعودية في شكل مهمة تكتيكية بين الجانبين، تتضمن تدريب الطيارين، والأطقم الأرضية، والخدمات الطبية، والخدمات المتنوعة[١].

شهد التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في عام ١٩٤٥ نموًا ملحوظًا على صعيد آخر، تمثل في التعاون بشأن إنشاء قاعدة الظهران الجوية، حيث وافقت الحكومة السعودية في ١١ مايو ١٩٤٥ على قيام الولايات المتحدة بإنشاء قاعدة جوية عسكرية في منطقة الظهران بالسعودية وتشغيلها من قبل جيش الولايات المتحدة طوال مدة الحرب ضد اليابان، وعلى استمرار استخدامها من قبل القوات المسلحة للولايات المتحدة لمدة ثلاث سنوات بعد توقف الأعمال العدائية ضد اليابان[٢]، وقد تردد الملك عبد العزيز في البداية بشأن إنشاء قاعدة جوية على أراضيه بسبب المعارضة البريطانية، وبعد محادثات بين دبلوماسيين أمريكيين وبريطانيين، حاول فيها الجانب الأمريكي إظهار أهمية القاعدة في الحرب ضد اليابان، وافقت الحكومة البريطانية على إنشاء القاعدة الجوية في ١٩ أبريل ١٩٤٥، وقد أبلغت الحكومة السعودية بهذا القرار، بعدها وافق الملك عبد العزيز على إنشاء قاعدة جوية أمريكية في الظهران[٣].

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 893, From the Minister in Saudi Arabia (Eddy) to the Secretary of State, Washington, June 18, 1945, P. 915.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 921, From the American Minister in Saudi Arabia (Eddy) to the Saudi Arabian Acting Minister for Foreign Affairs (Yassin), Riyadh, August 5, 1945, P. 946.

(٣) أيهان جعفر محمد طاهر – اتفاقية قاعدة الظهران بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية عام ١٩٥١ – دبي/ دولة الإمارات العربية المتحدة– مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع – كلية الإمارات للعلوم التربوية والنفسية – العدد ٦٣ – يناير ٢٠٢١، ص ١٤٠.

فالنفوذ البريطاني العسكري – على الأقل – مازال مؤثرًا في مجريات الأحداث داخل المملكة، ويضعه الملك عبد العزيز بن سعود في اعتباره عند اتخاذ القرارات التي تتعلق بالجوانب العسكرية.

وفيما يتعلق بتفاصيل بناء وتشغيل القاعدة الجوية، فقد نصت الاتفاقية الموقعة بين الطرفين على أن مساحتها لا تتجاوز خمسة أميال مربعة، وتقع عند خط طول ٢٠°٢٦′ شمالاً وخط عرض ١٠°٥٠′ شرقاً، والتي تقع ضمن ما يسمى بأراضي الدمام، قامت حكومة الولايات المتحدة بتشييدها وفقًا لسياسات البناء من نوع التعبئة في جيش الولايات المتحدة، باستخدام المباني الفولاذية الجاهزة لبعض الهياكل. تكونت القاعدة بشكل عام من مدرجين والمرافق اللازمة كما هو معتاد لتشغيل قاعدة جوية تستوعب خمسمائة شخص، مع إمكانية زيادة المساكن وجميع المرافق الأخرى ذات الصلة إلى أي مدى حتى تصل إلى ألفي شخص. هذه التوسعات جاءت في الوقت وبالطريقة التي رأتها حكومة الولايات المتحدة ضرورية خلال الفترة الزمنية التي تحتل فيها القاعدة بالقرب من مدينة لوقا السعودية، على خط طول ٥٦°٢٩′ شمالاً وخط عرض ٢٧°٤٥′½ شرقاً. احتوت هذه القاعدة على الحد الأدنى من التحسينات والمرافق اللازمة للسماح بعمليات طيران فعّالة وآمنة من القاهرة، مصر، إلى الظهران. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت حكومة الولايات المتحدة مساعدات ملاحية قياسية ومرافق أرصاد جوية ومساكن، حسب الضرورة، في موقع سعودي بالقرب من حفر الباطن، على خط طول ٢٥°٢٨′ شمالاً وخط عرض ٣٥°٤٥′ شرقًا، كما تم تركيب مساعدات ومرافق مماثلة في حقلي الظهران ولوقا[١].

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 921, Ibid, P. 946.

كما اتفق الطرفان على حق الولايات المتحدة في مراقبة الحركة الجوية في المملكة العربية السعودية، بحيث تم السماح للقوات الأمريكية بالمرور الحر للطائرات، والهبوط في القواعد المحددة، ونقل الأفراد والمواد والبريد، والهبوط في حالات الطوارئ في أي مطار، ووضع الأفراد اللازمين في القواعد المحددة لتوفير الأمن وجميع العمليات الضرورية، بما في ذلك الإمدادات البرية، وتركيب وتشغيل خدمات ومعدات الطقس والاتصالات، ومساعدات الملاحة الجوية ومرافق الخدمة حسب الحاجة، واستخدام وتأمين الرموز اللازمة[1]. ولا شك أن الموافقة السعودية على إنشاء قاعدة عسكرية لدولة أجنبية على أراضيها يمثل خطرًا على المملكة، إلا أن الإدارة السعودية ربما وجدت نفسها مضطرة إلى ذلك، فهي لم تعد تثق بالبريطانيين في مواجهة أعدائها من الأسرة الهاشمية في العراق وشرق الأردن، كما أنها كانت تعمل على استبدال النفوذ العسكري البريطاني بنظيره الأمريكي الذي حدث تقارب كبير بينه وبين المملكة، خاصة بعد انطلاق الحرب العالمية الثانية، وضم السعودية إلى برنامج الإعارة والتأجير.

وافقت الحكومة السعودية على حجز الأراضي المخصصة لقاعدة الظهران الجوية للاستخدام الحصري لحكومة الولايات المتحدة، وأن تكون المنشآت الموجودة عليها تحت تصرف حكومة الولايات المتحدة التي تستخدمها وتشغلها وتتحكم فيها وتصونها. وبعد توقف الأعمال العدائية ضد اليابان، تخلت الولايات المتحدة عن القاعدة الجوية في الظهران، وأصبحت المنشآت الثابتة فيها، وكذلك في لوقا وحفر الباطن، ملكًا للحكومة

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 918, From the Acting Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Eddy), Washington, August 3, 1945, P. 940.

السعودية؛ ومع ذلك، ولمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات بعد توقف الأعمال العدائية ضد اليابان، استمرت القوات المسلحة للولايات المتحدة في استخدام القاعدة الجوية في الظهران وتشغيلها وصيانتها على نفقتها" [١]، هذا على الرغم من أن الغرض الأصلي من إقامة قاعدة الظهران كان الربط بين القاهرة و كراتشي لإعادة نشر القوات الأمريكية في الشرق الأقصى، وزيادة كفاءة عمليات النقل الحربية عبر الشرق الأوسط خلال الحرب، وكل هذه الأهداف انتهت بانتهاء الحرب، ومع ذلك استمرت القاعدة تعمل داخل الأراضي السعودية؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن أصحاب الاتجاه المؤيد لإنشاء القاعدة طالبوا باستمرار تشييدها بعد الحرب، وهو ما حدث بالفعل[٢]. فالامتيازات الأمنية التي حصلت عليها الولايات المتحدة بموجب قاعدة الظهران لا يمكن تركها بسهولة، خاصة أنها مهمة للحفاظ على المصالح الأمريكية في تلك المنطقة الحيوية، ولتساعد في تحقيق التوجه الأمريكي بوراثة النفوذ البريطاني في المملكة.

وكانت المعدات والتحسينات في لوقا وحفر الباطن تحت تصرف حكومة الولايات المتحدة، ولكن المنشآت أصبحت تحت قيادة الحكومة السعودية التي اعتمدت على فنيين أمريكيين لتشغيل وصيانة جميع المعدات والإشراف على المهام الفنية، تحملت حكومة الولايات المتحدة دفع تعويضات للحكومة السعودية عن جميع الأضرار التي لحقت بالممتلكات الشخصية نتيجة لبناء أو تشغيل المرافق المذكورة أعلاه، وبعد

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 921, Op. Cit., P. 946.

(٢) يوسف إبراهيم العبد الله – الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي بدايات التدخل: النفط والوجود العسكري – القاهرة/ مصر– مجلة حوليات آداب عين شمس – كلية الآداب جامعة عين شمس – العدد ٤٣ – يناير ٢٠١٥، ص ٢٩٤.

انتهاء فترة السنوات الثلاث التالية لوقف الأعمال العدائية ضد اليابان، سلمت حكومة الولايات المتحدة هذه المنشآت في حالة سليمة للحكومة السعودية لتشغيلها والتحكم فيها وصيانتها[١]. واشترط الأمريكيون أنه إذا لم يتمكن السعوديون من صيانة قاعدة الظهران وتشغيلها بعد انقضاء فترة السنوات الثلاث؛ فعلى الحكومة السعودية مطالبة الولايات المتحدة بتولي هذه المسؤولية، والامتناع عن تسليمه إلى أية قوة أجنبية أخرى، واتفق الطرفان على أنه خلال فترة الثلاث سنوات، تسمح لجنة مراقبة الحركة الجوية باستخدام الميدان من قبل أي شركة طيران تجارية تابعة لقوة متحالفة على الأساس ذاته الذي استخدمته شركة الطيران الأمريكية، شريطة أن تلتزم باللوائح المحلية للمطار، بما في ذلك القيود الأمنية[٢]. لقد منحت قاعدة الظهران نفوذًا عسكريًا مُهمًا للولايات المتحدة داخل السعودية، وإدراكًا من الجانب الأمريكي بأهمية هذا النفوذ، لم ترد الإدارة الأمريكية أن يشاطرها فيه أحد؛ فاشترطت ألا يدير القاعدة بعد انتهاء عقدها طرف آخر غير الحكومة السعودية.

جدير بالذكر أن قاعدة الظهران لم تستخدم للغرض الذي أنشئت من أجله والمشار إليه آنفًا، وإنما ظهرت أهميتها في اتخاذها قاعدة لحماية آبار النفط التي تستغلها الشركات الأمريكية، واستهدفتها الطائرات الإيطالية بالقذف خلال الحرب العالمية الثانية[٣]، وقد جاءت قاعدة الظهران ضمن

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 921, Op. Cit., P. 946.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 917, From the Acting Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Eddy), Washington, August 3, 1945, P. 939.

(٣) جمال زكريا قاسم – مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٣٣، ٤٤٠.

سلسلة قواعد أمريكية في ليبيا وتركيا شكّلت جميعها أساسًا للتواجد العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط(١).

في عام ١٩٤٦، خشيت السعودية العدوان عليها من قبل الحكام الهاشميين في العراق وشرق الأردن، من جانبها طمأنت بريطانيا الجانب السعودي، وأنها ستحمي المملكة ضد العدوان الخارجي، بشرط أن يرفض الملك السعودي مهمة جيش الولايات المتحدة التي عرضت عليه في ربيع عام ١٩٤٥، حيث أعلنت القوات الأمريكية أن الحفاظ على سلامة وأمن المملكة العربية السعودية هو أحد الأهداف الأساسية للولايات المتحدة في الشرق الأدنى، وأن السياسة الأمريكية في هذا الصدد، والتي تدركها الحكومة البريطانية تمام الإدراك، تتماشى مع الالتزامات الأمريكية تجاه منظمة الأمم المتحدة التي تعد السعودية عضوًا فيها، وأن الولايات المتحدة عازمة على تقديم الدعم الكامل لهذه المنظمة والحفاظ على المبادئ التي تدافع عنها، ومع ذلك، لم يطمئن للعرض البريطاني بحماية المملكة ضد العدوان الخارجي، وفضّل الملك أن يكون قويًا بما يكفي؛ ليكون قادرًا على الدفاع عن نفسه إذا لزم الأمر؛ فطلب من الولايات المتحدة تقديم مساعدات عسكرية لتعزيز دفاعاته غير الكافية، مثل الطائرات، أو تولّي زمام المبادرة في تأمين التدخل السريع والفعّال من قبل القوات العسكرية لمنظمة الأمم المتحدة، كما تطلع إلى الحصول على ضمانات بتدخل الولايات المتحدة؛ لأن منظمة الأمم المتحدة قد تكون بطيئة للغاية في التصرف(٢). نفوذ آخر

---

(١) ريتشارد نيكسون – مذكرات الرئيس نيكسون الحرب الحقيقية – ترجمة سهيل زكار – دار حسان للطباعة والنشر – دمشق ١٩٨٣، ص ٧٠.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VII, The Near East and Africa, 1946, Document No. 571, From the Acting Secretary of State to the Minister in Egypt (Tuck), Washington, January 19, 1946, P. 739.

تخسره بريطانيا في السعودية وهو النفوذ العسكري، استبدله الملك عبد العزيز بالنفوذ العسكري الأمريكي، وإن حاول أن يكون له الدور الفاعل لمواجهة أي تهديد عسكري خارجي قد يمثل خطرًا على أمن المملكة وسلامة أراضيها.

المساعدات في مجال قروض بنك التصدير والاستيراد الأمريكي:

خلال فترة استفادة المملكة العربية السعودية من برنامج الإعارة والتأجير، نشط بنك التصدير والاستيراد الأمريكي في تقديم قروض إلى الحكومة السعودية، ففي سبتمبر عام ١٩٤٥ حصلت الحكومة السعودية على قرض تنمية بقيمة خمسة ملايين دولار؛ لتطوير الاتصالات والطرق ومشاريع المياه ومحطات الإضاءة والمشاريع الزراعية وغيرها من المشاريع الضرورية لتعزيز الاقتصاد السعودي(١).

وفي ديسمبر من العام ١٩٤٥ أيضًا، عرض بنك التصدير والاستيراد قرضًا بضمان عائدات النفط بلغ إجماليه حوالي خمسة وعشرين مليون دولار، خلال الفترة من ديسمبر ١٩٤٥ حتى ٣٠ يونيو ١٩٤٨، بحيث يخصص خمسة ملايين دولار للأشغال العامة وغيرها من المشاريع التنموية المفيدة التي يوافق عليها البنك، وحوالي عشرين مليون دولار لتمويل شراء ونقل المنتجات والخدمات الأمريكية من الأنواع المدرجة في الاتفاقية مثل الحبوب والسكر والمركبات الآلية وما إلى ذلك إلى المملكة العربية السعودية، ولن يتم تمويل المنتجات الأخرى غير الأمريكية إلا بموافقة محددة من البنك، وقبل إجراء أي عملية شراء لأي منتج، يجب على الحكومة السعودية إبلاغ البنك بالعناصر التي سيتم شراؤها وسعر الشراء

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 927, From the President Truman to King Abdul Aziz ibn Saud of Saudi Arabia, Washington, September 12, 1945, P.954.

التقريبي الذي سيتم دفعه، على أن يكون إتاحة العشرين مليونًا المخصصة للمنتجات والخدمات بواقع أحد عشر مليونًا خلال السنة التقويمية ١٩٤٦، وسبعة ملايين خلال عام ١٩٤٧، وحوالي مليوني دولار خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٤٨، والأرصدة غير المنفقة من الأموال المتاحة في أي عام يمكن إنفاقها في السنوات اللاحقة حتى ٣٠ يونيو ١٩٤٨، كما عرض البنك قرضًا آخر للحكومة السعودية خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام ١٩٤٨، وخلال عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠، وكانت خطة البنك لتقديم هذا القرض عبارة عن أربعة مليون دولار تُقدم خلال عام ١٩٤٨، وحوالي مليوني دولار في عام ١٩٤٩، بإضافة إلى مليون دولار خلال عام ١٩٥٠، علمًا بأن الرأي الثابت لدى الجانب الأمريكي هو أنه مع التخطيط المناسب من قبل الحكومة السعودية، لن تكون هناك حاجة إلى مساعدة أكبر لتحقيق التوازن في الميزانية السعودية في تلك السنوات[١].

ووضع البنك نظامًا لسداد هذا القرض، فحواه أنه يجب على الحكومة السعودية سداد رسوم الخدمة بنسبة ٣% سنويًا تُدفع بالدولار نصف سنويًا في ٣٠ أبريل و٣١ أكتوبر من كل عام، محسوبة على الرصيد غير المدفوع لكل سند مستحق بدءًا من أقرب وقت يتم فيه إجراء السحوبات على السند، يمثل كل سند أصل الدين، ويستحق السداد اعتبارًا من ٣١ أكتوبر ١٩٥١، مع سداد ١٠% على ١٠ أقساط نصف سنوية متساوية تقريبًا تبدأ في ٣١ أكتوبر ١٩٥١، و٣% على أقساط مماثلة تبدأ في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦، و٦٠% على أقساط مماثلة تبدأ في ٣١ أكتوبر ١٩٦١[٢].

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 952, From the Acting Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Eddy), Washington, December 20, 1945, P. 982.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VIII, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Document No. 952, Ibid, P. 982.

من جانبها، رفضت الحكومة السعودية هذا القرض، معتبرة أن الرهن الشامل لأي أو كل العائدات النفطية الحالية والمستقبلية، سيضع الملك ومملكته تحت الحراسة القضائية وينعكس على مصداقيته، كما أن السيطرة أو الاعتراض على المشتريات والمشاريع تسمح للبنك في الواقع بإملاء ما يمكن للشعب السعودي أن يأكله أو يرتديه، بالإضافة إلى إن رسوم الخدمة التي يتم دفعها بشكل منفصل وفي أوقات منفصلة عن أصل الدين، هي في الواقع فائدة يحرّمها الدين الإسلامي، ردًا على ذلك، أوضح الجانب الأمريكي أن الرهن الشامل لجميع عائدات النفط، والذي فسّره الملك السعودي على أنه انتهاك لسيادته، هو مجرد لغة مصرفية تقليدية شائعة في المعاملات المماثلة التي يقوم بها بنك التصدير والاستيراد في كل مكان، وتجدر الإشارة إلى أن ابن سعود لم يكن يبدو مهتمًا بنجاح أو فشل القرض، ولكنه كان حريصًا فقط على منع أي سوء تفاهم مع حكومة الولايات المتحدة التي كانت "علاقاته معها دائمًا ودية للغاية"[١]. إن الرفض السعودي لقرض بنك التصدير والاستيراد الأمريكي عام ١٩٤٥، يدل أن الحكومة السعودية كانت تتبع سياسة اقتراض متوازنة حاولت فيها التوفيق بين احتياجاتها الاقتصادية، وملائمتها للشريعة الإسلامية، وفي الوقت ذاته المحافظة على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة.

وفي مارس ١٩٤٦ اقترح الملك عبد العزيز بن سعود قرضًا ثابتًا من بنك التصدير والاستيراد بقيمة عشرة ملايين دولار دون قيود على الاستخدام، وسداده على مدى خمس سنوات، على خمسة أقساط من عائدات النفط، وبعد مباحثات بين الجانبين، وافقت الحكومة السعودية في ٩

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VII, The Near East and Africa, 1946, Document No. 573, From the Minister in Saudi Arabia (Eddy) to the Secretary of State, Jidda, March 21, 1946, P. 741.

يوليو ١٩٤٦على قبول هذا القرض وسداده من خلال دفع مبلغ مليون ومائتي ألف دولار في ٣١ ديسمبر من عام ١٩٤٨، وفي التاريخ ذاته خلال التسع سنوات التالية مباشرة(١).

تعد مشروعات السكك الحديدية من المجالات المهمة التي شهدت تعاونًا ملحوظًا بين الحكومة السعودية وبنك التصدير والاستيراد، حيث إن المملكة العربية السعودية تطلعت نحو بناء خط سكة حديد من الخليج العربي إلى الرياض(٢)، ففي الأول من أكتوبر ١٩٤٦ قال الملك عبد العزيز ابن سعود للرئيس الأمريكي ترومان أنه تعهد لشعبه ببناء خط سكة حديد من الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية إلى الرياض، ومن شأن هذا الخط الحديدي أن يخدم البلاد في جلب المعدات والإمدادات النفطية وسيساعد في تطوير المناطق الداخلية، وقال الملك إن الطريق السريع وحده لن يخدم البلاد بشكل فعّال لأن النقل بالسيارات يحتاج باستمرار إلى الإصلاح وبالتالي فهو محدود الاستخدام، وأضاف أنه ينوي الوفاء بهذا الوعد لشعبه بأي ثمن وأنه يتطلع إلى المساعدة من الرئيس ترومان والشعب الأمريكي باعتبارهما أصدقائه الحقيقيين الوحيدين، وأضاف الملك: أن المصالح البريطانية كانت أنانية ومقيدة في طبيعتها، وأنه يعتقد أن البريطانيين كانوا ودودين سرًا لليهود، وأعرب الملك عن أمله الكبير في مساعدة الولايات المتحدة لتنفيذ هذا الخط الحديدي، وأعلن أنه سيظل دائمًا صديقًا للأمريكيين، إلا أن الحكومة الأمريكية كانت ترى بأن تصريحات

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VII, The Near East and Africa, 1946, Document No. 579, From the Acting Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Childs), Washington, July 10, 1946, P. 746.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VII, The Near East and Africa, 1946, Document No.583, From the Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Childs), Washington, October 22, 1946, P. 751.

الملك السعودي فيما يتعلق بقضية فلسطين، تشير إلى خلاف ما أعلنه بشأن صداقة الولايات المتحدة في بعض الأحيان، وأشار الملك ابن سعود بأنه سوف يستنفد كل الوسائل المتاحة له على أمل الحصول على مساعدة أميركية لمشروع بناء السكك الحديدية المقترح، ولكن إذا لم تكن المساعدة الأميركية في متناوله، فإنه لن يتردد في طلب المساعدة البريطانية التي كان يعتقد أن البريطانيين سوف يعرضونها عليه بكل سرور، وإذا فشل في الحصول على المساعدة الأميركية أو البريطانية، فسوف يضطر إلى اللجوء إلى دولة قوية أخرى (ربما روسيا)، وكان لدى الملك عزمًا راسخًا على بناء هذا الخط الحديدي الذي قال إنه سيكون "تتويجا للمجد" لعهده[١]. إنها سياسة موفقة اتبعها الملك عبد العزيز بن سعود حين لوّح للجانب الأمريكي إمكانية لجوئه إلى طلب المساعدة في بناء خط السكة الحديد من بريطانيا أو غيرها، ولعله لم يكن جادًا في ذلك، بل كان يرد الضغط فقط على الإدارة الأمريكية لحملها نحو تقديم المساعدة له، فالملك عبد العزيز كان يريد التعاون مع الولايات المتحدة لسد احتياجاته التنموية، والقضاء على النفوذ البريطاني.

وبالفعل نجحت سياسة الضغط السعودي، حيث رد الرئيس الأمريكي على الملك عبد العزيز بأنه يبذل جهودا للتوصل إلى حل يرضيه، بمجرد دراسة الأمر بمزيد من التفصيل[٢]، وبالفعل جاءت الموافقة الأمريكية في ٢٢ أكتوبر ١٩٤٦ حيث قدّم بنك التصدير والاستيراد قرضًا إلى الحكومة

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VII, The Near East and Africa, 1946, Document No. 581, From the Ambassador in Egypt (Tuck) to the Secretary of State, Cairo, October 1, 1946, P. 749.

(2) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VII, The Near East and Africa, 1946, Document No. 582, From the President Truman to the King of Saudi Arabia (Abdul Aziz), Washington, October 3, 1946, P. 750.

السعودية بقيمة (٥٦,٥٠٥,٠٠٠) ستة وخمسين مليونًا وخمسمائة وخمسة آلاف دولار، ويخصص منها مبلغ (٣٢,٤١٨,٠٠٠) اثنين وثلاثين مليونًا وأربعمائة وثمانية عشر ألف دولار للسكك الحديدية، وحوالي (١٣,٠٧٥,٠٠٠) ثلاثة عشر مليونًا وخمسة وسبعين ألف دولار للطرق السريعة، والباقي لمشروعات أخرى مثل إمداد جدة بالمياه، وكهربة مكة والرياض، وبناء مصنع للأسمنت، وميناء جدة، وتطوير الري، والحفاظ على المياه، وتطوير المستشفيات في الرياض والطائف(١).

أثر مساعدات قانون الإعارة والتأجير الأمريكي في العلاقات السعودية الأمريكية:

ترك قرار ضم المملكة العربية السعودية إلى برنامج الإعارة والتأجير الأمريكي العديد من الآثار الإيجابية على صعيد العلاقات بين البلدين، يأتي في مقدمة تلك الآثار أن هذا القرار حوّل العلاقات السعودية الأمريكية من علاقات غير مباشرة إلى علاقات مباشرة، حيث إن العلاقات بين البلدين مرّت خلال الفترة من عام ١٩٣١ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بمرحلتين، الأولى: كانت العلاقات فيها متواضعة وغير مباشرة، حيث كانت تلك العلاقات تتم من خلال شركات النفط، المرحلة الثانية: بدأت بالمشاركة الأمريكية المباشرة في الحرب العالمية الثانية ؛ والذي نتج عنها نقص الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي من البترول؛ فبدأت العلاقات المباشرة بين حكومتي البلدين(٢)، بعد أن استنتج صناع السياسة الأميركيون

(1) Foreign Relations of the United States (FRUS), Volume VII, The Near East and Africa, 1946, Document No. 580, Memorandum by the Deputy Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Villard) to the Under Secretary of State for Economic Affairs (Clayton), Washington, September 27, 1946, P. 748.

(٢) عبد الرحمن علي الذنيبات – مرجع سبق ذكره ص ٢٧.

أن المملكة العربية السعودية باحتياطاتها النفطية دولة حيوية بالنسبة للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأميركية على المدى الطويل، وأنه لابد من ضمها إلى المستفيدين من برنامج الإعارة والتأجير(١). فالتحوّل بالعلاقات بين البلدين من علاقة غير مباشرة إلى علاقة مباشرة، يعد مؤشرًا إيجابيًا مُهمًا وجوهريًا، كانت علامته البارزة ضم السعودية إلى الإعارة والتأجير.

ورغم هذا التعاون الكبير بين السعودية والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجانب الأمريكي لم يوافق على تطوير تلك العلاقة إلى تحالف رسمي مع المملكة السعودية خلال الحرب العالمية الثانية(٢)، ربما بسبب أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب إغضاب حليفتها بريطانيا على الأقل خلال الحرب، حيث ما زالت بريطانيا تحافظ على قدر من نفوذها في المنطقة لابد من وضعه في الاعتبار، وإن كانت الولايات المتحدة تدرك أن هذا النفوذ البريطاني على وشك الانهيار، وأنه يجب عليها أن تتجهز لوراثة هذا النفوذ، وهو ما حدث خلال الفترة التي تلت الحرب.

أيضًا من خلال برنامج الإعارة والتأجير استطاع الأمريكيون تأمين المساعدات المالية اللازمة لتخفيف الأزمة النقدية التي عانت منها المملكة مع بداية الحرب العالمية الثانية، وتأسيس رأس جسر أمريكي في الشرق الأوسط في المملكة العربية السعودية، وأصبحت شركة أرامكو بدون منافس أجنبي داخل المملكة(٣)، فلقد لعب النفط السعودي باحتياطاته الضخمة دورًا

(1) Casillas, Rex James, Op. Cit., P.5.

(2) Zuhur Sherifa, Saudi Arabia: Islamic Threat, Political Reform, and the Global War on Terror, Strategic Studies Institute, US Army War College Press, Pennsylvania, USA, 2005, P. 7.

(3) Casillas, Rex James, Op. Cit., P.5.

مهمًا في ذلك، فبضمان هذا النفط تنوعت المساعدات الأمريكية الخاضعة لنظام الإعارة والتأجير، وتوطدت العلاقات بين الجانبين، وزاد النفوذ الأمريكي في مقابل تراجع وتقلص النفوذ البريطاني، وكان ذلك بمثابة علامة ظاهرة على غياب شمس الإمبراطورية البريطانية، وسطوع شمس القوة العظمى الجديدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية(١). فلا شك أن تخفيف النفوذ البريطاني أو القضاء عليه، يتبعه لا محالة زيادة نفوذ الولايات المتحدة، ولعلها حاولت التعلم من أخطاء بريطانيا وسياستها الاستعمارية في المنطقة، ومن ثَم كسب ثقة الإدارة السعودية، وتنمية العلاقات معها.

وأصبح المسؤولون في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة يعتبرون أن الحفاظ على هذه العلاقة وتعزيزها يمكن أن يوفر أساسًا لحل القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية، وقضايا أمن الطاقة التي تواجهها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ومن المنظور الأمريكي، فإن القرارات التي تتخذها حكومة المملكة العربية السعودية يمكن أن تؤثر على ميزان المدفوعات الأمريكي، ومستقبل الدولار، ومعادلة الطاقة الأمريكية والعالمية، ومعدل الانتعاش الاقتصادي العالمي، وكذلك المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، وهدف الحل الشامل لقضية الصراع العربي الإسرائيلي(٢)، تلك القضية التي كانت محل خلاف

(١) أمل عبد الله الهشام – اتفاقية الامتياز الأمريكي لنفط الأحساء ١٩٣٣– القاهرة/ مصر – مجلة وقائع تاريخية – مركز البحوث والدراسات التاريخية كلية الآداب جامعة القاهرة – العدد ٣٨ – يناير ٢٠٢٣، ص ٣٩٠.

(٢) فلاح عواد الشراري – العلاقات السعودية الأمريكية وأثر النفط فيها ١٩٧٤_٢٠١١ – رسالة ماجستير – قسم العلوم السياسية –كلية الدراسات العليا – جامعة مؤتة – مؤتة/الأردن ٢٠١١، ص ١.

بين السعودية والإدارة الأمريكية، فقد عرض الرئيس روزفلت عام ١٩٤٣ على الملك عبد العزيز بن سعود أن يعقد محادثات مباشرة مع وايزمان زعيم الصهيونية، ويتوصل الطرفان إلى اتفاق، إلا أن الملك رفض فكرة الاتصال بوايزمان، وقال إنه حتى لو قَبِلَها، فليس من حقه وحده أن يبت في هذه القضية(١).

ونتيجة التعاون المثمر بين الجانبين خلال الحرب العالمية الثانية في إطار برنامج الإعارة والتأجير؛ فقد وضع الجانبان أسس الصداقة السعودية الأمريكية في الأشهر الأخيرة من الحرب(٢)، حين التقى الملك عبد العزيز ابن سعود والرئيس روزفلت في فبراير ١٩٤٥ في مصر على متن الطراد الثقيل يو إس إس كوينسي USS Quincy(٣)، أوضح روزفلت أن الولايات المتحدة تعتبر ابن سعود هو رئيس الدولة العربية الرائد، وأكد أن الولايات المتحدة ستحمي سلامة الأراضي السعودية، وفي مقابل المساعدة المالية، منحت المملكة العربية السعودية بالفعل امتيازات نفطية لشركات أمريكية، ووافقت على نشر القوات الأمريكية في المطار العسكري في الظهران. ورغم الانتكاسة التي تعرضت لها تلك العلاقات في عام ١٩٧٣؛ بسبب الحظر النفطي السعودي ردًا على السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل، لكنهما تصالحا بشكل قاطع مع خلافاتهما بموجب اتفاقية العلاقات الخاصة في مارس ١٩٧٥، وكان أساس الاتفاقية هو ضمان أسعار نفط معتدلة من خلال الحفاظ على مرونة إنتاج المملكة من النفط الخام(٤).

---

(١) صلاح العقاد – العرب والحرب العالمية الثانية – معهد الدراسات العربية العالية – القاهرة ١٩٦٦، ص ١٣٤.

(2) Wurm Iris, Autocratic Modernization in Saudi-Arabia, Peace Research Institute Frankfurt Press, Frankfurt, Germany, 2008, P. 9.

(3) See: https://www.alarabiya.net/articles/ موقع قناة العربية الإخبارية، زرتُ هذا الموقع في يناير ٢٠٢٥

(4) Wurm Iris, Ibid, P. 9.

وظلت المصالح الأمريكية ثابتة على مبدأ "النفط السعودي مقابل الأمن الأمريكي"[١]؛ فالولايات المتحدة تعتمد على المملكة العربية السعودية لتوفير صادرات النفط، واستخدام قدرتها الإنتاجية المتأرجحة للمساعدة في استقرار سوق النفط، ومن ثم توفير الدعم العسكري والأساسي لفرض القوة الأمريكية في الخليج لصالح أمن السعودية"، وارتبطت سياسة الطاقة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية بسبب احتياطيات المملكة النفطية الهائلة، فلقد كانت المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر موردي النفط إلى الولايات المتحدة منذ بداية الشراكة، وبالتالي فهي تلعب دورًا حيويًا، ولكن الولايات المتحدة لا تحتاج فقط إلى النفط السعودي، بل تحتاج أيضًا إلى ضمان استمرار المملكة العربية السعودية كشريك تجاري في الاستثمار في الاقتصاد الأميركي، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية عملت الولايات المتحدة كحامية للمملكة العربية السعودية، وقد استخدمت وجودها العسكري كرأس جسر في المنطقة غير المستقرة، وعلى هذا سعى الجانبان إلى التعاون العسكري المكثف على الرغم من عدم تدوينه في أي اتفاق، وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة السعودية الأمريكية اتسمت "بالصمت" الذي يحيط بها، فكلا البلدين يدركان الاختلافات التي لا يمكن التغلب عليها ويفضلان عدم التأكيد عليها لأن الاعتماد الاستراتيجي المتبادل بينهما كبير للغاية[٢]؛ فالعلاقات السعودية الأمريكية القائمة على المصالح النفطية والأمنية، أشبه إلى حد كبير بما يطلق عليه "صفقة النخبة" بين دولتين لا تشترك مجتمعاتهما في قيم ثقافية أو سياسية تذكر[٣].

(1) Hoffman Jon, Pariah or Partner? Reevaluating the U.S.-Saudi Relationship, International Cato Institute Publishing, Washington, USA, 2023, P. 3.
(2) Wurm Iris, Op. Cit., P. 10.
(3) Malley Robert & others, The U.S. Role: "Can Saudi Arabia Reform Itself?", International Crisis Group Publishing, Brussels, Belgium, 2004, P. 27.

ولذلك كانت علاقة السعودية مع الولايات المتحدة من أقوى علاقاتها الخارجية، إلا أنها كانت في الوقت ذاته إحدى أكبر المشكلات في سياستها الداخلية، ذلك أن الإيديولوجية الوهابية للمملكة لا تقدم أساسًا كبيرًا للتعاون مع الأمة المسيحية والحليف الوثيق لإسرائيل، ومع ذلك، فإن نظرة فاحصة تكشف عن أنه لا ينبغي استبعاد الترابط المتبادل بين "الأصدقاء" غير المتكافئين(١). وعليه يمكن القول بأن العلاقات السعودية الأمريكية نشأت خلال الحرب العالمية الثانية من خلال مساعدات برنامج قانون الإعارة والتأجير، وكانت مبنية على فوائد ومصالح متبادلة بين الجانبين؛ فالأمريكيون أرادوا النفط، والسعوديون أرادوا التخلص من الهيمنة البريطانية، واجتياز أزمتهم الاقتصادية التي سببتها الحرب، هذه الفوائد المتبادلة قللت من قيمة الاختلافات الأيديولوجية بينهما، وأدّت إلى تقوية تلك العلاقات وتنميتها وحوّلتها إلى شراكة استراتيجية بين البلدين.

خاتمة البحث والتوصيات:

عندما انطلقت الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر عام ١٩٣٩ بمهاجمة القوات الألمانية الأراضي البولندية، التزمت الولايات المتحدة الحياد تجاه الدول المتحاربة، لكن عندما أيقنت بأن قوات المحور تحقق انتصارات على حساب قوات الحلفاء، وهو ما يهدد الأمن القومي الأمريكي، قررت المشاركة في الحرب لكن بشكل غير مباشر، من خلال تقديم المساعدات اللازمة إلى قوات الحلفاء التي تمكنها من تحقيق النصر؛ فأصدرت قانون الإعارة والتأجير في عام ١٩٤١، الذي سمح للرئيس الأمريكي بتقديم المساعدة العسكرية والمادية لدول الحلفاء دون الحاجة إلى دفع فوري. ولم تكن المملكة العربية السعودية من بين دول الحلفاء، فقد

(1) Wurm Iris, Ibid, P. 9.

كانت محايدة، ومع ذلك، ونظرًا لعدة أسباب، ضمتها الولايات المتحدة إلى الدول المستفيدة من هذا القانون، وبدأ الدعم المادي والعسكري الأمريكي يصل إليها بموجب برنامج الإعارة والتأجير، وقد ترك ذلك أثرًا قويًا على العلاقات بين البلدين، وبدراسة هذا الموضوع يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

١. إن سن الولايات المتحدة قانون الإعارة والتأجير، كانت محاولة منها للابتعاد عن الدخول في الحرب العالمية الثانية بشكل مباشر، إدراكًا منها بالآثار السلبية المترتبة على تلك الحرب المدمرة، لكن عندما وجدت حلفائها في موقف يقربهم إلى الهزيمة، وأن هذه الهزيمة تمثل تهديدًا مباشرًا على الأمن القومي الأمريكي، اضطرت إلى التدخل لنجدتهم، وعدم السماح بانتصار ألمانيا، لكن في الوقت ذاته حافظت على عدم المشاركة المباشرة في الحرب، وقدمت المساعدات المادية والعسكرية لحلفائها لتحقيق النصر، وذلك من خلال قانون الإعارة والتأجير.

٢. يُعد قرار ضم المملكة العربية السعودية للاستفادة قانون الإعارة والتأجير، مخالفة صريحة لهذا القانون، الذي صدر بشأن السماح للرئيس الأمريكي تقديم الدعم اللازم لدول الحلفاء، ولم تكن السعودية في ذلك الوقت ضمن تلك الدول، بل كانت محايدة، والسبب في ذلك هو إدراك الإدارة الأمريكية الأهمية الاستراتيجية للمملكة من حيث موقعها الجغرافي بين آسيا وأوروبا، وأهميتها الاقتصادية باحتوائها على كميات ضخمة من الاحتياطي النفطي العالمي، وما يمثله ذلك من أهمية استراتيجية للمصالح الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة في المنطقة، ولذلك صدر قرار الرئيس

الأمريكي روزفلت بضم المملكة إلى قائمة الدول المستفيدة من قانون الإعارة والتأجير.

٣. بعد ضم السعودية إلى الإعارة والتأجير، دخلت الولايات المتحدة في صراع مع النفوذ البريطاني في المملكة، دخلته الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية، واتبعت خلاله سياسة التدرج في القضاء على النفوذ البريطاني، وهو ما حقق لها النجاح.

٤. مما ساعد الولايات المتحدة في القضاء على النفوذ البريطاني في المملكة، توجه السعودية نحو استبدال النفوذ البريطاني بالنفوذ الأمريكي، فقد كانت السعودية تميل نحو الاعتماد على الولايات المتحدة في مجالات الاقتصاد والسياسة الخارجية والأمن، وعلى الرغم من أهمية التخلص من النفوذ البريطاني في السعودية، إلا أنه ينبغي الحذر من استبدال نفوذ قوى خارجية بنفوذ قوى خارجية أخرى، بل يجب أن يكون النفوذ لحكومة المملكة ومؤسساتها الوطنية.

٥. تنوعَ الدعم الأمريكي المقدم إلى المملكة العربية السعودية بموجب برنامج الإعارة والتأجير؛ فشملت مساعدات مالية لحل الأزمة النقدية التي كانت المملكة تعاني منها، سواء من خلال وزارة الخزانة الأمريكية، أو بنك التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى المساعدات في المجال العسكري والزراعي.

٦. نتج عن ضم المملكة العربية إلى برنامج الإعارة والتأجير تنمية العلاقات السعودية الأمريكية، وتطويرها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، على الرغم من أن العلاقات بين الجانبين قبل انطلاق الحرب العالمية الثانية، وقبل قانون الإعارة والتأجير كانت ضئيلة ومتواضعة، إلا أن تلك العلاقات اتسمت "بالصمت" الذي يحيط

بها، فهناك اختلافات بينهما لا يمكن التغلب عليها، فالإيديولوجية الوهابية للمملكة لا تقدم أساسًا كبيرًا للتعاون مع الأمة المسيحية والحليف الوثيق لإسرائيل، ونظرًا للمنافع المتبادلة بينهما، فضّل الطرفان عدم التأكيد عليها، والتزام الصمت.

٧. بُنيت العلاقات السعودية الأمريكية على أساس مبدأ "النفط السعودي مقابل الأمن الأمريكي"، أي تلتزم المملكة بتأمين إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة، مقابل التزام الولايات المتحدة بأمن وسلامة المملكة ضد التهديدات الخارجية، وكان ينبغي أن يكون الاعتماد على قوى خارجية في الحفاظ على الأمن والاستقرار في أضيق الحدود ومؤقتًا، وأن يضطلع بذلك المؤسسة العسكرية الوطنية في المملكة.

هذا وبالله التوفيق ومنه العون والسداد،

المصادر والمراجع

الوثائق

- الوثائق الأجنبية

أ. الوثائق الأجنبية المنشورة

← وثائق العلاقات الخارجية الأمريكية (The Foreign Relations of the United States FRUS)

The Years	Section Title	Volume	Document's numbers
1941	The British Commonwealth; The Near East and Africa	III (3)	656,662,663
1943	The Near East and Africa	IV (4)	889, 891, 893, 895, 896, 898, 903, 905, 906, 917, 920, 923, 924, 932, 934, 937, 938, 947, 949, 956, 965, 972, 973, 980, 981, 983, 985, 986,
1944	The Near East, South Asia, and Africa, The Far East	V (5)	738, 739, 740, 742, 754
1946	The Near East and Africa	VII (7)	571,573,579,580,581,582, 583
1945	The Near East and Africa	VIII (8)	856,857,880,882,889,890, 893,898,900,904,908,909, 910,917,918,920,921,924, 926,927,928,933,934,946, 952

← وثائق الأرشيف الوطني الأمريكي (U.S. National Archives)

The Years	Volume	Document's numbers
1941	HR 77A-D13	233

المذكرات

أ- باللغة العربية

١. ريتشارد نيكسون – مذكرات الرئيس نيكسون الحرب الحقيقية – ترجمة سهيل زكار – دار حسان للطباعة والنشر – دمشق ١٩٨٣.

٢. ونستون تشرشل – مذكرات تشرشل – الجزء الأول – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت ٢٠٠٠.

ب-باللغة الأجنبية

1. Knott, Lawson B., Public Papers of The Presidents of the United States: Harry S. Truman Containing the Public Messages, Speeches and Statements of the President January to December, I95I, U.S. Government Printing Office, Washington, USA, 1951.
2. Truman, Harry S., Memoirs by Harry S. Truman, Doubleday & Company, Inc. Press, Garden City, New. York, USA, 1956.

٣. الرسائل الجامعية

أ- باللغة العربية

١. سميرة أحمد عمر سنبل – العلاقات السعودية الأمريكية نشأتها وتطورها ١٩٣١-١٩٧٥ – رسالة دكتوراه – قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة أم القرى – مكة المكرمة/السعودية ١٩٩٨.

٢. عبد الرحمن علي الذنيبات – العلاقات العربية الأمريكية دراسة حالة المملكة العربية السعودية ٢٠٠١_٢٠١٥ – رسالة ماجستير – قسم العلوم السياسية – كلية الدراسات العليا – جامعة مؤتة – مؤتة/الأردن ٢٠١٦.

٣. فلاح عواد الشراري – العلاقات السعودية الأمريكية وأثر النفط فيها ١٩٧٤_٢٠١١ – رسالة ماجستير – قسم العلوم السياسية – كلية الدراسات العليا – جامعة مؤتة – مؤتة/الأردن ٢٠١١.

ب- باللغة الأجنبية:

1. Arkowitz Ronald A. M., Lend-Lease from Its Inception to The Onset of The Cold War, master's thesis, Department of Liberal Studies, Empire State College, State University of New York, New York, USA, 2004.
2. Bean, Leslie A. Mattingly, Roosevelt, Churchill, and the Words of War: Their Speeches and Correspondence, November 1940-March 1941, master's thesis, Department of History, Graduate faculty, East Tennessee State University, Johnson City, Tennessee, USA, 2009.
3. Casillas, Rex James, Oil and diplomacy: The Evolution of American Foreign Policy in Saudi Arabia, 1933-1945, Ph.D. thesis, Department of History, Graduate faculty, The University of Utah, Salt Lake City, Utah, USA, 1983.
4. Herring George C., Experiment in Foreign Aid: Lend-Lease 1941-1945, Ph.D. thesis, Department of Modern History, The Graduate Faculty, University of Virginia, Charlottesville, Virginia, USA, 1965.
5. Hinds Matthew Fallon, Anglo-American Relations in Saudi Arabia, 1941-1945: A Study of a Trying Relationship, Ph.D. thesis, Department of International History, London School of Economics and Political Science, London, July 2012.

البحوث والمقالات:

أ- باللغة العربية:

١. أسماء عيد عطية محمد – السياسة الأمريكية تجاه السعودية وإيران قبل عام ١٩٥٥ – القاهرة/ مصر– مجلة البحث العلمي في الآداب – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية جامعة عين شمس– العدد ١٩ – ٢٠١٨.

٢. أمل عبد الله الهشام – اتفاقية الامتياز الأمريكي لنفط الأحساء ١٩٣٣– القاهرة/ مصر – مجلة وقائع تاريخية – مركز البحوث والدراسات التاريخية كلية الآداب جامعة القاهرة – العدد ٣٨ – يناير ٢٠٢٣.

٣. أيهان جعفر محمد طاهر – اتفاقية قاعدة الظهران بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية عام ١٩٥١ – دبي/ دولة الإمارات العربية المتحدة– مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع – كلية الإمارات للعلوم التربوية والنفسية – العدد ٦٣ – يناير ٢٠٢١.

٤. سنية كمال محمد كمال ذكي – العلاقات الأمريكية السعودية قبيل عام ١٩٥٠ – بنها/مصر– مجلة كلية الآداب جامعة بنها – كلية الآداب جامعة بنها– العدد ٣ – أكتوبر ٢٠٢٣.

٥. عبد الفتاح حسن أبو علية – المملكة العربية السعودية في الحرب العالمية الثانية– الرياض/المملكة العربية السعودية – مجلة الدرعية – مؤسسة الشيخ أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري للنشر – العدد ٣، ٤ – يناير ١٩٩٩.

٦. عمر رزاق حمود – المملكة العربية السعودية خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩– ١٩٤٥– بغداد/العراق– مجلة دراسات

في التاريخ والآثار – كلية الآداب جامعة بغداد – العدد ٨١ – أبريل ٢٠٢٢.

٧. فهد عبد الله السماري – الملك عبد العزيز ومعالجة الأوضاع الاقتصادية السيئة في وسط المملكة العربية السعودية وشمال شرقها خلال الحرب العالمية الثانية من خلال أحد التقارير البريطانية – الرياض/السعودية – مجلة الدارة – دارة الملك عبد العزيز للنشر – العدد ٤ – سبتمبر ٢٠٠٩.

٨. محمد بن على العبد اللطيف – تأثير شركة زيت كاليفورنيا ستاندرد العربية كاسوك على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية ١٩٣٣_١٩٤٤– الرياض/السعودية– مجلة الجمعية التاريخية السعودية – جامعة الملك سعود – العدد ٣٧ – يوليو ٢٠١٨.

٩. يوسف إبراهيم العبد الله – الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي بدايات التدخل: النفط والوجود العسكري – القاهرة/ مصر– مجلة حوليات آداب عين شمس – كلية الآداب جامعة عين شمس – العدد ٤٣ – يناير ٢٠١٥.

ب- باللغة الأجنبية:

1. Alnasrawi Abbas, U.S. Foreign Policy in the Middle East: The Gulf War and the Iran-Contra Affair, London, England, Pluto Journals: Arab Studies Quarterly, Pluto Journals Publishing, Vol. 11, Winter 1989.
2. Center of Military History, World War II Chronology, Washington, USA, Journal of Army History, U.S.

Army Center of Military History Publishing, Vol. 20, Fall 1991.

3. Chen, Shuoying, Super Imperialism: The Origin and Fundamentals of U.S. World Dominance, London, UK, Journal of World Review of Political Economy, Pluto Journals Publishing, Vol. 1, Summer 2010.
4. Jordan, George Racey, From Major Jordan's Diaries, Newport, Rhode Island, USA, Journal of U.S. Naval War College, U.S. Naval War College Press, Vol. 5, January 1953.
5. Kimball, Warren F., Forged in War: Roosevelt, Churchill, and the Second World War, Newport, Rhode Island, USA, Journal of Naval War College Review, U.S. Naval War College Press, Vol. 53, Summer 2000.
6. Kimball, Warren F., The Juggler: Franklin Roosevelt as Wartime Statesman, Newport, Rhode Island, USA, Journal of Naval War College Review, U.S. Naval War College Press, Vol. 46, Spring 1993.
7. King, Ernest J., Applied Strategy of World War II, Newport, Rhode Island, USA, Journal of U.S. Naval War College, U.S. Naval War College Press, Vol. 22, May 1970.
8. Kirkpatrick, Charles E., Strategic Planning for World War II the Victory Plan in Context, Washington, USA, Journal of Army History, U.S. Army Center of Military History Publishing, Vol. 16, Fall 1990.
9. Marshall Charles Burton, The Lend-Lease Operation, Philadelphia, USA, Journal of The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Sage Publications, Inc., Vol. 225, Jan. 1943.

10. Morgan Thomas D., The Industrial Mobilization of World War II: America Goes to War, Washington, USA, Journal of Army History, U.S. Army Center of Military History Publishing, Vol. 30, Spring 1994.

المراجع العربية والمعرّبة:

١. أحمد حطيط – الملك عبد العزيز بن سعود – دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر – بيروت ١٩٩١.

٢. أليكسي فاسيلييف – تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر– بيروت ١٩٩٥.

٣. جمال زكريا قاسم – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – المجلد الثالث – دار الفكر العربي – القاهرة ١٩٩٧.

٤. دانا علي صالح البرزنجي – السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر – مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية – السليمانية / العراق ٢٠٠٩.

٥. سعد بدير الحلواني، محمد بن جمعان دادا الغامدي – التاريخ السعودي الحديث والمعاصر حتى نهاية القرن العشرين – مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع – المدينة المنورة ٢٠٠٩.

٦. صلاح العقاد – العرب والحرب العالمية الثانية – معهد الدراسات العربية العالية – القاهرة ١٩٦٦.

٧. فؤاد صرّوف – روزفلت – مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر – القاهرة ١٩٤٣.

٨. محمد النيرب – أصول العلاقات السعودية الأمريكية – مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٩٤.

٩. محمد حسن العيدروس – تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – الطبعة الثانية – دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية – الجيزة/ مصر ١٩٩٨.

١٠. محمد علي محمد التميم – العلاقات السعودية الأمريكية ١٩٦٤_١٩٧٥ دراسة تاريخية – جامعة الموصل – الموصل/العراق ٢٠٠٢.

١١. محي الدين رضا – الملك عبد العزيز آل سعود – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ١٩٥٠.

١٢. وليد حمدي الأعظمي – العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في الوثائق غير المنشورة ١٩٦٥_١٩٩١ – دار الحكمة للنشر – لندن ١٩٩٢.

المراجع الأجنبية

1. Ennels Jerome A. & others, Cradle of Airpower World War II, 1941–45, Air University Press, Alabama, USA, 2018.
2. Gilbert Christine R., The Interagency, Eisenhower, And the House of Saud, Strategic Studies Institute, US Army War College Press, Pennsylvania, USA, 2012.
3. Hoffman Jon, Pariah or Partner? Reevaluating the U.S.-Saudi Relationship, International Cato Institute Publishing, Washington, USA, 2023.
4. Malley Robert & others, The U.S. Role: "Can Saudi Arabia Reform Itself?", International Crisis Group Publishing, Brussels, Belgium, 2004.
5. Murphy Richard W., The Roots of Realism and Idealism: US Engagement with the Middle East, 1918-1939, Arab Center for Research and Policy Studies Press, Doha, Qatar, 2015.

6. Wurm Iris, Autocratic Modernization in Saudi-Arabia, Peace Research Institute Frankfurt Press, Frankfurt, Germany, 2008.
7. Zuhur Sherifa, Saudi Arabia: Islamic Threat, Political Reform, and the Global War on Terror, Strategic Studies Institute, US Army War College Press, Pennsylvania, USA, 2005.

المواقع الإلكترونية

1. موقع https://history.state.gov/milestones/1937-1945/ وثائق وزارة الخارجية الأمريكية
2. موقع قناة العربية https://www.alarabiya.net/articles/ الإخبارية،
3. موقع الموسوعة البريطانية/https://www.britannica.com
4. موقع القسم العربي بهيئة الإذاعة https://www.bbc.com/arabic/ البريطانية